السوري لكل السوريين

/http://alsori.net

ALSORY

0997326097

alsorilklalsoreen@gmail.com

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

هوامش

وسط مخاوف شعبية.. سيارات «الدعوة» تعود للانتشار في العاصمة دمشق

دمشق/ مرجانة إسماعيل

عادت ظاهرة شهدتها سوريا مؤخراً للانتشار، هذه الظاهرة لم يشهدها السوريون من قبل، إذ تجوب ما يُسمى بـ"سيارات الدعوة" بعض أحياء العاصمة دمشق. هذه السيارات مُجهزة بمكبرات صوت، وتبث أناشيد أو خطبا دينية تدعو إلى اعتناق دين الإسلام وتطبيق الشريعة الإسلامية.

وأثارت هذه الدعوات الدينية جدلا واسعا على مواقع التواصل الاجتماعي، بينما تسببت أحيانا أخرى بمواجهات وشجارات على الأرض، حيث طرد بعض السوريين هؤلاء الدعاة من الشوارع، واصفين إياهم بـ"السلفيين".

وبمثل خصوصية المجتمع السوري ككل تثير هذه الدعوات الدينية مخاوف عديدة بشأن الحريات، حيث يخشون من تأثيرها على التنوع الاجتماعي والهوية الثقافية للمناطق أو للمدينة بأكملها.

وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو لأشخاص بسيارات يتجولون في شوارع عدة مناطق بدمشق، مثل الدويلعة وباب شرقي، والتي تضم نسبة كبيرة من المسيحيين.

هذه السيارات، المعروفة أيضا باسم "سيارات الدعوة"، تهدف بشكل أساسي إلى الترويج للإسلام ونشر أفكار دينية وصفها البعض بـ"المتطرفة". كما أنها تركز على التجوال في المناطق التي يسكنها المسيحيون، مما أثار جدلا واسعا على منصات السوشيال ميديا.

وأيضا، هذه ليست المرة الأولى التي تجوب فيها "سيارات الدعوة" شوارع دمشق. فقد شوهدت مثل هذه المظاهر منذ سقوط نظام بشار الأسد وصعود فصائل المعارضة بقيادة "هيئة تحرير الشام" ذات الخلفية الإسلامية إلى السلطة.

ووثقت مقاطع الفيديو احتجاج عدد من السكان على هذه الظاهرة، حيث ظهر شاب يؤكد أنه مسلم لكنه يرفض هذا الأسلوب في الدعوة، فيما ظهر شخص آخر يقول "أنا مسيحي ولا أريد الخروج عن ديني"، بينما وثّقت المقاطع حالات من التدافع بين السكان والقائمين على هذه السيارات، ما أدى إلى طردهم وسط حالة من التوتر.

وغير معروف حتى الآن ما إذا كانت هذه الحملات الدعوية تُنظّمها جهة محددة، أم أنها دعوات فردية لمجموعة من الأفراد لنشر أفكارهم بين الناس. علاوة على ذلك، لا يوجد قانون أو قرار رسمي يمنع انتشار مثل هذه المظاهر، كأن يُوقفها الأمن العام مثلا، بل تجوب الشوارع بكل سهولة ويسر، ولا تُوقفها السلطات. لكن من يعترض طريقها هم سكان المناطق المستهدفة.

في كانون الثاني/يناير الماضي، انطلقت مجموعات من الأفراد في جولات دعائية تحمل رسائل تدعو إلى الإسلام والحجاب، في عدد من أحياء مدينة دمشق، وهو ما اعتبر مشهدا غير مسبوق في عموم سوريا.

ومن بين هذه الحملات، بحسب مقاطع فيديو منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي آنذاك، أشخاص يتجولون في أحد شوارع حي القصاع ذي الأغلبية المسيحية في دمشق، ويطالبون باعتناق الإسلام والإقلاع عن التدخين والفصل بين الجنسين، ما أحدث مشاجرة بينهم وبين أهالي الحي المسيحي، ما استدعى تدخل قوى الأمن العام.

كما انتشر فيديو لرجل يحمل القرآن بين يديه ويدعو إلى اعتناق دين الإسلام في حي باب توما ذات الأغلبية المسيحية، الأمر الذي أثار انتقادات لاذعة من قبل مجموعة من السوريين، حيث اعتبروا ذلك يتعارض مع الحريات والخصوصيات الدينية.

من جانبها، تقول القيادة الجديدة في دمشق، إن هذه "حالات فردية" وليست منظمة. وربما هؤلاء الأشخاص ينشطون دون أخذ موافقات رسمية من الجهات المعنية، إلا أنها تحصل.

ازدياد جرائم السرقة والنهب في طرطوس وريفها

طرطوس/ ا. ن

تصاعدت بشكل واضح معدلات الجرائم، بطرطوس ومدنها وقراها، ولا سيما حوادث السرقة والسلب، التي باتت تطال كل شيء تقريباً، من السيارات والدراجات النارية إلى الممتلكات المنزلية والأموال والمصاغ الذهبية، وحتى الأغنام في المناطق الريفية، وحتى الممتلكات العامة يتم الاعتداء عليها، حيث تتكرر حوادث سرقة الكابلات الكهربائية والقواطع بغرض الحصول على النحاس وبيعه، مما يؤدي إلى تعطيل الخدمات العامة وزيادة معاناة المواطنين، لكن معظم هذه السرقات تقترن بالعنف، وتحصل مواجهات مباشرة، وتقع إصابات جسدية وأضرار نفسية ومادية كبيرة، هذه الحوادث لا تؤدي فقط إلى خسارة الممتلكات، بل تزرع الخوف في نفوس الناس وتهدد أمنهم وسلامتهم اليومية.

إن غياب عناصر الشرطة والأمن عن الشوارع، أو قلة عددهم، أدى الى تدهور أمني وخلق فراغاً أمنياً تستغله العناصر الإجرامية، وفي المقابل، يعاني معظم المواطنين من ضيق الحال، نتيجة تدهور الوضع المعيشي وغياب فرص العمل، مما يدفع بعض اليائسين إلى ارتكاب جرائم بهدف تأمين قوت يومهم، حيث أن غياب الردع القانوني السريع والفعال يساهم في تشجيع المزيد من هذه الأفعال الخارجة عن القانون.

وقال علي رضوان وهو مهندس اتصالات من الشيخ بدر فصل من وظيفته، إن أصحاب النفوس الضعيفة في معظم مناطق وقرى المحافظة تكاثروا على السرقات والنهب، نتيجة ارتفاع أسعار النحاس (أمراس-كابلات- محولات)، وهو الأمر الذي أدى إلى خسائر مادية كبيرة في المال العام، ما يفترض الواجب على جميع الوحدات والجهات الإدارية، العمل على إشراك أهل القرى والمناطق التي تتعرض لسرقة الكابلات بحماية الشبكة وضمان المراقبة ومنع العبث بالشبكة الكهربائية وتجهيزاتها

والإبلاغ عن أي خلل، ومراقبة السيارات التي تحمل مواد الخردة وأماكن بيعها ومحاربة تجار خردة الأسلاك الكهربائية، بهدف القضاء على الظاهرة، وخاصة بعد أن شهدت الأشهر الماضية تزايداً غريباً في عمليات سرقة كابلات الكهرباء والهواتف، بالإضافة إلى قطع الأعمدة الكهربائية ، الأمر الذي تسبب بانقطاع التيار الكهربائي عن مناطق كثيرة، بالإضافة إلى خروج كثير من خطوط الهاتف عن الخدمة، وسط انفلات أمني وعدم قدرة أجهزة الامن العام التابعة لسلطة دمشق في الحد من هذه السرقات رغم الإعلان بشكل شبه يومي القبض على لصوص يسرقون الكابلات، وخاصة بعد انتشار ظاهرة سرقة الكابلات الكهربائية في كافة المدن والقرى التابعة لطرطوس، حيث تنقطع الكهرباء لساعات طويلة، وازدادت فترات التقنين، ما زاد من معاناة المواطنين المنهكين أصلاً بسبب الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي تمر بها البلاد.

بدورها قالت نديمة محمد المحامية المتقاعدة من القدموس، إنها تعرضت للسرقة والخلع منازل ومحلات عديدة في طرطوس وبانياس والقدموس والشيخ بدر وصافيتا، وكل السرقات والنهب تتم في الليل، علاوة على سرقة للسيارات والدراجات النارية إضافة الى كل شيئ تقع عينهم عليه، وخاصة المواد الغذائية والاستهلاكية حتى الخضار والفواكه، إن من أبرز الخطوات التي يجب اتخاذها بشكل عاجل هو تعزيز الوجود الأمني على الأرض من خلال زيادة عدد الدوريات الشرطية، ولا سيما في الأحياء السكنية والمناطق الريفية والطرق الحيوية، فوجود الامن العام في الشوارع يشكل عامل ردع حاسم ويساهم في إعادة الشعور بالأمان بين السكان. كما أن توزيع العناصر بشكل مدروس لتغطية المناطق كافة وتلقي البلاغات بسرعة يمكن أن يمنع العديد من الجرائم قبل وقوعها، فالحلول الأمنية ساعدت في ارتكاب هذه الجرائم وخاصة بعد هروب البشر من بيوتها، فالأمان لا يستقيم دون كرامة معيشية. والحلول التنموية المستدامة لها الأهمية الكبرى بهذا المجال، على سلطات دمشق السعي بشكل جاد نحو تأمين فرص العمل عبر الاستثمار في الزراعة والصناعة والخدمات، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الرواتب والأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة، وتوفير برامج دعم مباشر للفئات الأكثر فقراً واحتياجاً.

وعبر المحامي غطفان إبراهيم عن رأيه في هذه الظاهرة قائلاً، إن العوز والحرمان هما بوابتان للانحراف، والحفاظ على المجتمع يبدأ من تأمين لقمة العيش بكرامة، لا يمكن بناء مجتمع آمن دون توفير الحد الأدنى من الكرامة المعيشية، ولا يمكن للتنمية أن تزدهر في بيئة يسودها الخوف والاضطراب، إن تكاتف الجهود بين الجهات الأمنية والسلطات المحلية والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية ضرورة وطنية، فالشعب السوري الذي صمد في وجه الحروب والكوارث يستحق أن يعيش في بيئة آمنة وكريمة تحفظ إنسانيته وتصون حقوقه.

صوت الناس

عبد الكريم البليخ

غزو تركي يهدد الصناعة

منذ عدّة أشهر، تشهد الأسواق السورية موجة كبيرة من تدفّق المنتجات التركية، حيث أصبحت هذه السلع تحتل حيزاً واسعاً في المتاجر وعلى أرفف العرض، متفوقة في تنوعها وانتشارها على البضائع المحلية. هذا الواقع الجديد لا يمكن النظر إليه فقط من زاوية التبادل التجاري، بل يتعداه إلى كونه تهديداً حقيقياً يطال جوهر الاقتصاد السوري، وتحديداً قطاع الصناعة الوطنية الذي لا يزال يعاني من آثار الحرب والحصار.

تشير التقديرات الأولية إلى أن نسبة واردات سوريا من تركيا تخطت حاجز ٢٠٪ خلال الفترة ما بين كانون الأول ٢٠٢٤ وشباط ٢٠٢٥. وخلال أربعة أشهر فقط، قدّرت قيمة البضائع التركية التي دخلت إلى سوريا بالمليارات، معظمها منتجات استهلاكية وكمالية تشمل الأدوات الكهربائية، السيارات، المواد الغذائية، وغيرها. هذا الكم الهائل من السلع الأجنبية، الذي يدخل الأسواق دون رقابة حقيقية أو تخطيط استراتيجي، يساهم في إضعاف قدرة المنتج المحلي على الصمود والمنافسة.

إنّ غياب تنظيم عملية الاستيراد يحوّل هذه الظاهرة إلى مشكلة بنيوية تهدد استقرار السوق المحلية. فالمنتجات المستوردة تُغرق الأسواق بأسعار منخفضة، الأمر الذي يجعل الصناعات السورية عاجزة عن منافستها، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي نتيجة الضرائب المرتفعة، وأسعار الطاقة، ورسوم الجمارك على المواد الأولية. كما أن الجودة المتفاوتة للبضائع المستوردة والمصادر غير الموثوقة لبعضها، تعمق الفجوة بين ثقة المستهلك والمنتج المحلي، وتُضعف من قدرة الصناعة الوطنية على التعافي والنمو.

ورغم أن الانفتاح الاقتصادي على دول الجوار، كتركيا، قد يبدو إيجابياً في ظاهره، إذ يوفر للمستهلك خيارات متنوعة ويعزز التبادل التجاري، إلا أن هذا الانفتاح إذا لم يكن منظماً ومبنيّاً على رؤية وطنية واضحة، فقد يتحول إلى نقمة تهدد الصناعات الوطنية، وتعيد تكرار سيناريو ما قبل عام ٢٠١١، حين تسببت سياسة الانفتاح غير المقيدة في إغلاق مئات المصانع وخسارة الاف فرص العمل.

من هنا، تظهر الحاجة الماسّة لوضع استراتيجية وطنية متكاملة لحماية الصناعات المحلية، تبدأ من إعادة النظر في السياسات الجمركية، وفرض رسوم مناسبة على السلع الأجنبية، إلى جانب تقديم حوافز حقيقية للقطاع الصناعي، مثل تخفيض الضرائب، وخفض أسعار الطاقة، وإعفاء المواد الأولية من الرسوم الجمركية. كما ينبغي إطلاق حملات لدعم المنتج الوطني، وتنظيم مهرجانات تسويقية على مدار العام لتعزيز ثقة المستهلك، والعمل في ذات الوقت على فتح أسواق خارجية للمنتجات السورية، مما يخلق فرص تصدير حقيقية ويدعم الميزان التجاري.

إن حماية الصناعة السورية ليست مجرد خيار اقتصادي، بل هي قضية سيادية تعني الحفاظ على استقلالية القرار الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتحقيق تنمية مستدامة قائمة على الإنتاج الوطني. فبدون دعم فعلي لهذا القطاع، سيظل الاقتصاد السوري رهيناً لسياسات السوق الخارجية، وضعيفاً أمام أية تقلبات أو أزمات دولية.

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٢٦٦ - الأربعاء ٣٠ نيسان ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

كونفرانس الوحدة الكردية ضمان للوحدة السورية ورؤية سياسية شاملة ضامنة للحقوق

وحدة الكرد... مدخل لوحدة سوريا وبناء نظام حكم ديمقراطي

في ظل التحولات السياسية الكبرى التي تشهدها سوريا والمنطقة، تبدو وحدة الصف الكردي أكثر من مجرد حاجة قومية؛ إنها ضرورة وطنية لضمان وحدة سوريا أرضاً وشعباً.

إن اجتماع القوى الكردية في مدينة القامشلي، وعقد كونفراس تحت شعار «وحدة الموقف والصف الكردي»، يشكل خطوة بالغة الأهمية نحو تثبيت مشروع وطني ديمقراطي يقوم على التعددية، والاعتراف بالحقوق المشروعة لكل المكونات السورية، ومن ضمنها الشعب الكردي.

والبرنامج السياسي الذي طرح في الكونفراس لا يهدف إلى التقوقع القومي، بل يسعى لأن يكون بوابة لحوار أوسع مع مختلف القوى السورية من أجل صياغة دستور جديد، يضمن العدالة والمساواة لجميع أبناء سوريا.

فالتجربة الحية التي شهدتها مناطق شمال وشرق سوريا، من عيش مشترك بين الكرد والعرب والسريان والآرمن، تقدم نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه سوريا المستقبل، دولة لامركزية ديمقراطية، تحترم حقوق وثقافات كافة المكونات السورية، وتثمن تضحياتهم.

فالمكتسبات التي تحققت بفضل التضحيات الجسام، لا يمكن الحفاظ عليها إلّا من خلال رصّ الصفوف، وتغليب الروح الوطنية على المصالح المناطقية أو الطائفية الضيقة.

ومن هنا، فإن وحدة الكرد اليوم ليست خياراً تكتيكياً، بل هي حجر أساس لحماية وحدة سوريا، وصون مستقبلها الديمقراطي.

إن الحراك السياسي والاجتماعي الذي شهده الكونفراس، بمشاركة مئات الشخصيات الوطنية والثقافية من مختلف المناطق السورية، يعكس بوضوح أن مرحلة جديدة قد بدأت؛ مرحلة يكون فيها صوت الكرد موحداً، قوياً، وشريكاً أساسياً في بناء سوريا لكل السوريين.

هيئة التحرير

عمار الحمود: الساحة السياسية في تركيا تشهد صراعاً حاداً

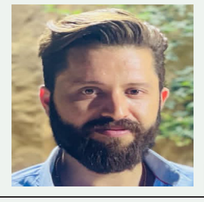

نوه عمار الحمود بأن الساحة السياسية في تركيا تعكس صراعاً حاداً يتجاوز الخلافات الحزبية العادية، ليصل إلى رسم مستقبل النظام السياسي في البلاد، فالحسابات الانتخابية لم تعد منفصلةً عن التغيرات الدستورية، كما أن التكتيكات السياسية باتت مرتبطةً مباشرةً بضرورات البقاء في الحكم.»٣

بين المضايقة والحاجة.. سوريات على بسطات دمشق

في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة والأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي تعيشها الأسر السورية وانعدام فرص العمل، اضطرت فئة واسعة من النساء بدمشق للعمل بمهن كثيرة كانت حكرً على الرجال في وقت سابق، للحصول على دخل إضافي يساعهن في المصاريف العائلية لسد احتياجات المنازل.»٤

العالم يودع بابا الفقراء..

رحيل صاحب نظرية "لا سلام إلّا بالسلام مع الإسلام»

توفي البابا فرنسيس عن عمر ٨٨ عاماً، جراء إصابته بسكتة دماغية وقصور في القلب، وبوفاة هذا المصلح، ينتهي عهد واجه خلاله المتشددين والمحافظين، ودافع عن الفقراء والمهمشين.»٥

بإشراف الهيئة الشرعية.. تدريبات للأطفال على حمل السلاح بحماة

يعتبر تعليم الأطفال حمل السلاح وغرس مفاهيم القتال في أذهانهم يعدّ خطراً حقيقياً يهدد مستقبلهم، خاصة في مجتمع أنهكته الحروب والصراعات. فمثل هذه الممارسات تزرع بذور العنف في نفوس الناشئة، وهو ما يصعب معالجته لاحقاً في بلد بأمسّ الحاجة لتعزيز ثقافة السلام والتسامح.»٤

كونفرانس الوحدة الكردية ضمان للوحدة السورية ورؤية سياسية شاملة ضامنة للحقوق

أكدت الوثيقة الصادرة عن كونفرانس وحدة الصف والموقف الكردي في روجآفايي كردستان، الذي أقيم مؤخرا في مدينة القامشلي، أقصى شمال شرقي سوريا، أن سوريا دولة متعددة القوميات والثقافات والأديان، ويجب أن يضمن دستورها حقوق جميع المكونات من عرب وكرد وسريان وآشوريين وغيرهم. كما شددت على اعتماد نظام حكم برلماني لا مركزي يقوم على العدالة والمساواة، وفصل السلطات، واحترام حقوق الإنسان.

الوثيقة التي اتسمت بالرؤية السياسية الشاملة، رسمت ملامح حلّ سياسي شامل للقضية الكردية ضمن إطار الوحدة الوطنية السورية، بنظام حكم برلماني لا مركزي.

وشهد الكونفرانس الذي يعد الأول من نوعه على مستوى البلاد، مشاركة عدد كبير من الشخصيات السياسية الكردية وعدد من القادة العسكريين، وشخصيات حزبية، بالإضافة إلى تواجد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، وممثلين عن إقليم كردستان، وشخصيات فاعلة.

وشارك وفد من حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM Parti)، الذي يضم الرئيس المشترك لحزب الأقاليم الديمقراطية (BDP) كسكين بايندر، وعضو اللجنة التنفيذية المركزية لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب سرحد أرن، والبرلمانيين صالحة أيدنيز، كولجان كاجماز، ومحمد كاماج، اليوم، في كونفراس) وحدة الموقف والصف الكردي.

ونصت الوثيقة على شقين أساسيين، أولهما الشق الوطني السوري، الذي انبثقت منه عدة بنود، جاء في أولها، التأكيد بأن سوريا دولة متعددة القوميات، الثقافات، الأديان والطوائف، يضمن دستورها حقوق كافة المكونات السورية من عرب، كرد، سريان، آشوريين، شركس وتركمان... وغلوبين، دروز، إيزيديين.

ونصت الوثيقة في الشق الوطني السوري على بنود أخرى أشارت فيها إلى أن الدولة السورية يجب أن تلتزم بالعهود والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان ومبدأ المواطنة المتساوية.

ولفتت إلى أن نظام الحكم في سوريا برلماني يتبنى التعددية السياسية، التداول السلمي للسلطة وفصل السلطات، كما يعتمد مجالس المناطق في إطار النظام اللامركزي، مشيرة إلى أن سوريا لا مركزية، تتضمن التوزيع العادل للسلطة والثروة بين المركز والأطراف.

وشددت الوثيقة على قيام الدولة بحظر كافة أشكال التمييز القومي والديني ضد أي مكون قومي أو ثقافي للمجتمع السوري، مطالبة بأن تضمن حرية الأديان والمعتقدات، وحتى ممارسة الشعائر الدينية والاعتراف بالديانة الإيزيدية ديانةً رسمية في الدولة.

ومن ضمن البنود أيضا، التأكيد على وجود هوية وطنية جامعة تراعي خصوصيات الكيانات المختلفة، وتضمن المساواة السورية بين المرأة والرجل وتمثيلها في كافة المؤسسات.

وأضافت الوثيقة التي امتازت بالرؤية السياسية الشاملة، بأن ضمان سياسات اقتصادية صادرة عن الدولة ومنظمة للعقود الدولية، وراعيتهم ومساعدتهم بما يتناسب مع طبيعة مناطقهم وقدراتهم مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم الخاصة التي تتناسب مع طبيعتهم وأعمارهم، يكون بندا أساسيا.

الوثيقة الصادرة عن كيان سياسي كردي موحد، نصت على إعادة النظر بالتقسيمات الإدارية الراهنة بما يراعي الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية، بالإضافة إلى استرجاع الآثار والأوابد السورية المنهوبة التي نقلت إلى داخل وخارج البلاد إلى أماكنها الأصلية.

كما طالبت الوثيقة بإلغاء نتائج التغيير الديمغرافي وإيقافها في المناطق الكردية وكافة المناطق السورية، وتأمين عودة آمنة للنازحين والمهجرين قسراً إلى ديارهم ممن فيهم أبناء سري كانييه/رأس العين، كري سبي/تل أبيض، وعفرين. بالإضافة إلى تشكيل هيئة دستورية دولية تضم كافة ممثلي المكونات السورية لصياغة مبدأ ديمقراطية وتشكيل حكومة من كافة أطياف الشعب.

وشددت أيضا على حق التعبير والتعليم باللغة الأم وممارسة الثقافة لكل المكونات، بالإضافة إلى إعلان يوم الثامن من آذار عيدا للمرأة.

وفي الشق الكردي، شددت الوثيقة على توحيد المناطق الكردية كوحدة سياسية إدارية متكاملة في إطار سوريا اتحادية، بالإضافة إلى الإقرار بالوجود القومي للشعب الكردي في سوريا كشعب أصيل وضمان حقوقه القومية دستوريا وفق العهود والمواثيق الدولية، بما فيه الحق في ممارسة حرة ومتساوية لحقوقه السياسية والثقافية والإدارية.

وشددت أيضا على تقدير تضحيات شهداء الثورة السورية، قوات سورية الديمقراطية، القوى الأمنية والمعتقلين الذين قضوا في السجون، وكذلك الشهداء الذين سقطوا في مقاومة داعش ومجازره، ومساندة عوائلهم وضمان حقوقهم بموجب نصوص قانونية.

ولفتت إلى موضوع الاعتراف الدستوري باللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في البلاد، وضمان التعليم والتعلم بها، بالإضافة إلى إحداث مراكز وإدارات تهتم باللغة، التراث التاريخي والثقافة الكردية، وفتح مراكز للإعلام من قنوات إذاعة وتلفزيونية باللغة الكردية، وإصدار الكتب والمجلات والمطبوعات، وفتح مراكز للدراسات والبحوث.

ونصت أيضا باعتماد الحادي والعشرين من آذار عيد النوروز عيداً رسمياً في البلاد، و١٢ آذار يوماً لاستذكار انتفاضة قامشلو.

وفي بندها التاسع في الشق الكردي، طالبت بإنهاء السياسات، والإجراءات والقوانين الاستثنائية التي اتخذت بحق الكرد مثل مشروع الحزام العربي، وإزالة ما كانت قد فرضته سياسياً، وعودة المهجرين، وبعث التوازن بين السياسات التنموية وإعادة ما تم إلغاؤه من الاتفاقيات السورية واللغة التي تمس السيادة السورية والوجود الكردي، بالإضافة إلى إعادة الجنسية السورية للمواطنين الكرد المجردين منها بموجب إحصاء ١٩٦٢ الاستثنائي المقيتين منهم ومكتومي القيد.

على خلفية التحريض الطائفي.. توتر شديد بالسويداء.. ومدينة شهبا تطرد «الخارجين عن القانون»

اختطفت مجموعة مسلّحة مدير مؤسسة النقل في محافظة السويداء، وهو من أبناء العشائر، وتمكّن بعض الأشخاص من احتجاز أحد أفراد المجموعة أثناء عملية الاختطاف.

ثم أطلقت المجموعة سراح المدير، كما أطلق سراح المحتجَز منها، ونقل إلى المشفى بسبب تعرّضه لضرب مبرّح أثناء احتجازه.

وفي اليوم التالي تجدّدت عمليات الخطف العشوائي، إذ اختطفت المجموعة نفسها مواطناً من عشائر قرية ريمة اللحف في مدينة شهبا، وقامت بتعذيبه بشدة قبل أن تفرج عنه.

وأسفرت هذه الحادثة عن تصاعد التوتر في المنطقة، وأدت إلى مزيد من عمليات الخطف، ونصب الحواجز، واعتراض الطرق أمام المدنيين، وسط موجة من التحريض الطائفي على مواقع التواصل الاجتماعي، تديرها حسابات مجهولة، وأخرى معروفة، تغذّي النزاع، وتدفع باتجاه التصعيد، في ظل غياب أي دور للقانون وانتشار السلاح المنفلت.

وشهد طريق دمشق السويداء، قرب بلدة المطلة، اعتداءات على السيارات العابرة نفّذتها مجموعات مسلحة تستقل عدّة سيارات، مما أدى إلى مقتل شابين أخوين من مدينة دمشق، وإصابة آخرين، من بينهم مواطن من بلدة حضر.

اعتداءات عشوائية

على خلفية أحداث مدينة شهبا، نفذت مجموعات مسلحة اعتداءات عشوائية في محيط بلدة المطلة على طريق دمشق السويداء، أسفرت عن قتلى وجرحى، إلى جانب عمليات خطف عشوائية، في مشهد يتكرر غالباً في هذه المنطقة الواقعة تحت سيطرة جهاز الأمن العام، حيث تشهد بين الحين والآخر اعتداءات على السيارات العابرة بين دمشق والسويداء، في ظل فوضى السلاح، والتحريض الطائفي المتبادل، واستهداف المدنيين بشكل عشوائي، وغياب أي دور للجهات الأمنية في ردع هذه الاعتداءات.

وذكرت مصادر محلية إن عدة سيارات تعرضت لحوادث إطلاق نار ومحاولات توقيف من قبل المسلحين، ومن بينهم سيارات كانت ترافق جنازة فقيد من أبناء السويداء، وتضاربت الروايات بينالتي ذكرت أنهم تعرضوا للخطف، وأخرى قالت إنهم تعرضوا للسلب.

وشهد مدخل محافظة السويداء من جهة قرية الصورة الكبيرة، استنفاراً من الفصائل المحلية، لتحذير المدنيين من خطورة المرور على الطريق، نتيجة الاعتداءات التي يشهدها الطريق.

شهبا تطرد الخارجين عن القانون

عقد أهالي مدينة شهبا شمال السويداء، اجتماعاً ضم المئات من مختلف الشرائح الاجتماعية في المدينة، للتباحث في وضع حد للخارجين عن القانون الذين يهددون السلم الأهلي، في ظل استياء شديد من تنامي انشطتهم.

وأجمع المجتمعون على قرار طرد أربعة أشخاص من أبناء المدينة ينتمون لفصيل «فزعة فخر»، بسبب اعتداءاتهم على مواطنين من العشائر، مما تسبب بردود أفعال عشوائية وقطع للطرقات واستهداف للمارة، في انتهاكات طالت بعض أبناء المدينة على طريق دمشق السويداء.

واعتبروا أن هذه الخطوة تهدف إلى الحفاظ على أمن المدينة واستقرارها ونسيجها الاجتماعي.

وأكدوا أنهم لن يتهاونوا مع أي شخص يسعى لإثارة الفوضى وتعريض السكان للخطر، «ولو كان مختبئاً خلف شعارات رنانة».

كما شددوا على ضرورة تكاتف المجتمع الأهلي في كل أرجاء المحافظة لوضع حد للعابثين بمصائر الناس وأرزاقهم.

وعقب الاجتماع، توجه العشرات من الأهالي إلى منازل أفراد الفصيل المتورطين بالحوادث الأخيرة لتطبيق قرار طردهم خارج المدينة، ليتبين أنهم فرّوا منها، فتم التعميم على ضرورة الإبلاغ عنهم في حال تواجدهم داخل المدينة.

في ظل غياب العدالة الانتقالية.. استمرار عمليات التصفية وسط سوريا

منذ سقوط نظام بشار الأسد، بدأت أعمال التصفية تنشط في سوريا، بدافع الانتقام عن الانتهاكات التي أُرتكبت خلال ١٤ سنة من الثورة السورية، إذ تشكل هذه الأعمال تحديا كبيرا للاستقرار في المجتمع ومؤشرا على شعور السوريين بعدم تطبيق العدالة والمظلومية، بعد سنوات طويلة من الانتظار ووقوع مئات آلاف الضحايا وملايين النازحين واللاجئين.

ويشكل غياب العدالة الانتقالية السبب الأبرز للإقدام على أعمال التصفية والانتقام، التي ارتفعت حدتها خلال شهر نيسان/أبريل الجاري وآذار/مارس الماضي، خاصة في محافظة حمص، وسط البلاد، التي شهدت عمليات انتقام على أساس طائفي.

ووثق المرصد السوري لحقوق الإنسان منذ مطلع نيسان/أبريل الجاري مقتل ٤٩ شخصا، بينهم ٤٢ رجلا و٦ سيدات وطفل، في محافظة حمص، نتيجة استمرار العمليات الانتقامية على أساس طائفي، نتيجة استمرار العمليات الانتقامية بحق أبناء الطائفة العلوية.

وأضاف "المرصد" في تقريره، أن الهوية الطائفية تحولت أداة للصراع والتحريض في ظل غياب العدالة الانتقالية، مما يسهم في خلق بيئة خصبة للعداوات المستمرة، ويعرقل جهود بناء سلام مستدام قائم على العدل والمواطنة المتساوية.

يأتي ذلك بينما تستمر القوى الأمنية، بتنفيذ عمليات أمنية، لاعتقال مطلوبين وعناصر من قوات النظام المخلوع، ففي ٢٠ نيسان/أبريل الجاري، شنت مجموعة تابعة لإدارة العمليات العسكرية، حملة دهم واعتقال في قرية المختارية بريف حمص الشمالي، ذات الغالبية الشيعية.

وأسفرت الحملة عن اعتقال ١٨ شخصاً، بينهم ضابط عسكري سابق من مرتبات قوات النظام، وسط اتهامات طالت الموقوفين بالمشاركة في عمليات قتل جماعي بحق مدنيين إبان سنوات الثورة السورية.

ولم تقتصر العمليات الانتقامية على محافظة حمص، بل شملت جميع المحافظات والمدن السورية، حيث وثّق "المرصد السوري" مقتل ٥٦١ شخصا منذ مطلع العام الحالي ٢٠٢٥، بينهم ٥٤٠ رجلا و١٤ سيدة و٧ أطفال.

في ظل تنامي ظاهرة عمليات الانتقام والتصفية، تبرز أهمية تطبيق العدالة الانتقالية، والتي تهدف إلى الاعتراف بضحايا تجاوزات الماضي على أنّهم أصحاب حقوق، وتعزيز الثقة بين الأفراد في المجتمع الواحد، وثقة الأفراد في مؤسسات الدولة، وتدعيم احترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون. وبالتالي تسعى العدالة الانتقالية إلى المساهمة في المصالحة ومنع الانتهاكات الجديدة.

وتساهم عمليات العدالة والمساءلة في كسر دوّامة العنف والجرائم الوحشية، واستعادة سيادة القانون والثقة في المؤسسات، وبناء مجتمعات قوية وقادرة على وأد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قبل وقوعها.

تغير المناخ يزيد معاناة مرضى الحساسية

كشفت دراسة علمية جديدة أجريت في الولايات المتحدة أن تغير المناخ يزيد من معاناة مرضى الحساسية.

وتوقع فريق بحثي من عدة جامعات وهيئات بحثية أميركية، من بينها كلية الطب بجامعة جورج واشنطن والمركز الطبي التابع لجامعة بيتسبرج، أن يصبح موسم الحساسية أطول كل عام، مع استمرار تفاقم ظاهرة تغير المناخ.

وفي إطار الدراسة التي نشرتها الدورية العلمية "لارينوغوسكوب" المتخصصة في أمراض الجهاز التنفسي، فحص الباحثون نتائج ١٦ دراسة سابقة تتناول مواسم انتشار حبوب اللقاح المسببة للحساسية وتركيزاتها في الغلاف الجوي، ومدى ارتباط ذلك بتغير المناخ.

وتوصل الباحثون إلى أن الزهور والنباتات أصبحت تنتج كميات كبيرة من حبوب اللقاح في الأماكن الحضرية بسبب ارتفاع درجات الحرارة وتزايد الغازات المسببة للاحتباس الحراري، مع تزايد حالات الحساسية الموسمية في ظل ارتفاع كميات حبوب اللقاح في الجو.

وأكد الباحثون أن زيادة كثافة حبوب اللقاح في البيئة تزيد من حدة أعراض الحساسية بشكل عام.

وحذر الباحثون من أن الحساسية الموسمية تمثل خطرا على الصحة العامة وتستنزف الموارد الصحية للمجتمعات، وأنها سوف تتزايد مع زيادة حدة تغير المناخ.

وذكرت رئيسة فريق الدراسة في تصريحات للموقع الإلكتروني "هيلث داي" المتخصص في الأبحاث الطبية أنه يتعين على الأطباء، باعتبارهم محل ثقة المجتمع، توحيد صفوفهم من أجل إحداث تغيير حقيقي لمواجهة مشكلة تغير المناخ، التي يترتب عليها ويسترتب عليها في المستقبل العديد من المشكلات الصحية.

وتحدث الحساسية عندما يتفاعل الجهاز المناعي مع مواد غريبة تدخل الجسم. وتُعرف هذه المواد باسم "المُوَرِّجات" (المواد المسببة للحساسية). وتتضمن حبوب اللقاح وسم النحل ووَبَغ الحيوانات الأليفة. كما يمكن أن تحدث الحساسية بسبب بعض الأطعمة والأدوية التي لا تُسبب تفاعلات لدى معظم الناس.

ويُنتج الجهاز المناعي بروتينات وقائية تسمى "الأجسام المضادة" التي تهاجم المواد الدخيلة مثل الجراثيم. لكن في حالة الحساسية، يُنتج الجهاز المناعي أجسامًا مضادة تحدد مؤرِّجًا معينًا على أنه ضار، رغم أنه ليس كذلك. ويؤدي التعرض للمُوَرِّجات إلى حدوث تفاعل تحسُّسي في الجهاز المناعي يمكن أن يؤدي إلى التهاب الجلد أو الجيوب الأنفية أو المسالك الهوائية أو الجهاز الهضمي.

وتختلف التفاعلات التحسُّسية من شخص إلى آخر. ويمكن أن تتراوح بين تهيج بسيط وحالة طارئة مهددة للحياة تسمى "التَّأَقّ". وبالرغم من أنه لا يمكن علاج معظم أنواع الحساسية، فإن العلاجات يمكن أن تساعد على تخفيف أعراض الحساسية لدى الشخص.

وتعتمد أعراض الحساسية على نوع المُوَرِّجْ. ويمكن أن تؤثر الأعراض في المسالك الهوائية والجيوب الأنفية والممرات الأنفية والجلد والجهاز الهضمي. وقد تتراوح التفاعلات التحسُّسية بين الخفيفة والشديدة.

الارتفاع في سرطان القولون بين الشباب قد يكون مرتبطاً بالطفولة... ما العلاقة؟

تشير دراسة جديدة رائدة إلى أن بكتيريا تعيش في الأمعاء قد تكون وراء الارتفاع الأخير في حالات سرطان القولون والمستقيم المبكر، وفقاً لصحيفة «نيويورك بوست».

ما هو السبب المحتمل؟ الكولبياكتين، وهي مادة سامة تنتجها سلالات معينة من الإشريكية القولونية التي تزدهر في القولون والمستقيم.

صرح الدكتور لودميل ألكساندروف، كبير مؤلفي الدراسة وأستاذ في جامعة كاليفورنيا في سان دييغو، لصحيفة «نيويورك بوست»: «نعتقد أن هذا التعرض يحدث في مرحلة مبكرة جداً من الحياة - على الأرجح خلال العقد الأول - عندما يُصاب الأطفال».

ارتفاع مُقلق

كان يُعتقد في السابق أن سرطان القولون والمستقيم مرض يصيب الناس في مرحلة متقدمة من العمر، ولكنه الآن يتزايد بين الشباب في ٢٧ دولة على الأقل.

في الولايات المتحدة، تضاعف تقريباً عدد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٥٥ عاماً والذين تم تشخيص إصابتهم بالمرض خلال العقد الماضي، ويتزايد عدد الوفيات بسببه سنوياً، وفقاً للجمعية الأميركية للسرطان.

وقال ألكساندروف: «حتى الآن، لم تتمكن الدراسات السابقة من تحديد سبب واضح أو حتى التمييز بين الحالات المبكرة وتلك التي يتم تشخيصها في مراحل لاحقة من العمر. دراستنا تساعد على تغيير ذلك».

في الدراسة، فحص ألكساندروف وزملاؤه جينومات السرطان لدى مرضى مصابين بسرطان القولون والمستقيم المبكر والمتأخر في ١١ دولة.

وجد الفريق أن هذه البكتيريا، كولبياكتين، تترك بصمة حمضية مميزة على خلايا القولون عند تعرض الأطفال لها. كانت هذه الطفرات أكثر شيوعاً بـ٣,٣ مرة في الحالات المبكرة مقارنة بالحالات التي شُخِّصت بعد سن السبعين.

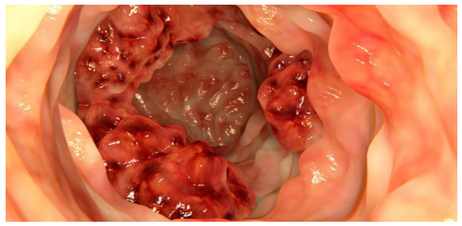

وجد الباحثون أن الطفرات المرتبطة بالكولبياكتين تظهر في المراحل المبكرة من تطور المرض، وغالباً خلال السنوات العشر الأولى من العمر.

وقال ألكساندروف: «مع أن العدوى عابرة، فإن الضرر الذي تسببه قد يستمر لعقود». الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الدراسة وجدت أن نحو ١٥ في المائة من طفرات جين APC المُحفِّزة - وهي من أقدم التغيرات الجينية التي تُحفز تطور السرطان بشكل مباشر - مرتبطة بالكولبياكتين.

وأفاد ألكساندروف: «إذا أُصيب شخصٌ بإحدى هذه الطفرات المُحفِّزة قبل بلوغه سن العاشرة، فقد يكون مُتقدماً بعقود على الإصابة بسرطان القولون والمستقيم، إذ يُصاب به في سن الأربعين بدلاً من الستين».

الأندية الإسبانية تمهد الطريق لهيمنة الذكاء الاصطناعي

في مايو ٢٠٢٤، شاهد المشاركون في قمة جنيف للذكاء الاصطناعي مباراة كرة قدم نظمت بين فريقين من الروبوتات في ملعب اصطناعي صغير من صنع مجموعة من طلاب جامعة إي.تي.إتش في زيورخ. وكان الفريقان يركلان الكرة ويمررانها ويتتبعانها بناء على مدخلات من أجهزة استشعار.

وقال يان نيكو زابيتش، المشرف العلمي على المشروع: "يتيح المشروع لطلابنا الجامعيين وطلاب الدراسات العليا فرصة تكوين خبرة على منصة آلية كاملة لاختبار الخوارزميات يمكن استخدامها في العالم الحقيقي لاحقًا."

ما يتمّ حاليًا هو اختبار للروبوتات في ملاعب كرة القدم في إطار تجارب بحثية ومسابقات دولية تهدف إلى تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتيات للتعامل مع المهام الحركية والتكتيكية في لعبة كرة القدم.

وتتنافس مختبرات جامعية وشركات تكنولوجية في ما بينها على تصميم روبوتات يمكنها أداء مهام مثل التمرير والمراوغة والتسديد باستخدام تقنيات رؤية حاسوبية وأنظمة تحكم تعتمد على التعلم الآلي. وتُجرى هذه التجارب غالبًا في ملاعب مصغرة أو بيئات محددة لضمان جمع البيانات وتحليل الأداء قبل الانتقال إلى سيناريوهات أكبر.

ويستخدم الباحثون تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الحركة والتكتيكات، مما يساعد الروبوتات على اتخاذ قرارات في الوقت الحقيقي، سواء أثناء المباريات التجريبية أو في بيئات محاكاة رقمية.

وعلى الرغم من التقدم الكبير في هذا المجال، تبقى هذه الاختبارات على مستوى البحث والتطوير التجريبي، ولم تصل بعد إلى مرحلة اللعب الجماعي ضمن مباريات احترافية مع لاعبين بشريين. إن الهدف الأساسي من هذه التجارب هو اختبار حدود الإمكانيات التقنية وتطوير الروبوتات بحيث يمكنها في المستقبل المساهمة في تحسين طرائق التدريب والتحليل الرياضي، وربما الوصول إلى مشاركات تجريبية في أحداث رياضية مصغرة.

قد يحتاج الأمر إلى وقت طويل قبل أن نجد روبوتات تشارك مع لاعبين بشر في مباريات حقيقية تُجرى على ملاعب عشبية، إلا أن الذكاء الاصطناعي يكتسب أرضًا جديدة كل يوم، ليصبح عنصرًا مهمًا في تطوير كرة القدم؛ على الأقل، هذا ما يحدث في دوري الدرجة الأولى الإسباني الذي تديره رابطة الدوري (الليغا).

ومن أجل معرفة إلى أي مدى وصل استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير كرة القدم الإسبانية، توجهت وكالة رويترز إلى رئيس إدارة تنفيذ وتطوير الذكاء الاصطناعي في الليغا، خابيير خيل، الذي أكد أن الذكاء الاصطناعي أصبح جزءًا من هوية الرابطة منذ فترة، لتصبح الأفضل استخدامًا له.

وقال خيل في مقابلة عبر البريد الإلكتروني: "الذكاء الاصطناعي أصبح جزءًا لا يتجزأ من الحمض النووي لليغا. لقد مرت سنوات منذ أن قمنا بنشر حلول تعتمد على تحليل التنبؤات والخوارزميات."

وتساعد الأنظمة القائمة على تحليل البيانات الكبيرة في تحديد اللاعبين الواعدين في مستويات مختلفة.

وتساهم الذكاء الاصطناعي في دعم قرارات التحكيم وتحليل اللقطات بشكل سريع ودقيق، مما يقلل من الأخطاء البشرية في اتخاذ القرارات التحكيمية أثناء المباريات.

وأثبتت تقنيات الذكاء الاصطناعي فعالية في تقليل الإصابات وتحسين برامج التدريب من خلال تحليل البيانات الحيوية والحركية للاعبين، وتوقع مخاطر الإصابات وتحديد فترات الإجهاد، ويمكن للطواقم الطبية والتدريبية تصميم برامج تدريبية وقائية مخصصة لكل لاعب، مما يسهم في الحفاظ على صحته واستمرارية أدائه الجيد طوال الموسم.

الراحل أحمد عسكر: أحد أبرز نجوم كرة القدم في نادي الفتوة في الثمانينات

يُعد الراحل أحمد عسكر من أبرز لاعبي كرة القدم في تاريخ نادي الفتوة ومن الجيل الذهبي الذي حقق العديد من الإنجازات في ثمانينات القرن الماضي. فقد تميز ببنيته القوية وقدرته الفائقة على التسديد من مسافات بعيدة، فضلاً عن لعبه بثقة وهدوء، مما جعله محبوباً لدى جماهير الكرة في دير الزور.

وُلد أحمد عسكر في عام ١٩٦٤ في دير الزور، وبدأ مشواره الكروي في فرق الأحياء الشعبية قبل أن يظهر براعته في دوري المدارس الابتدائية. ومنذ نعومة أظافره، لفت الأنظار بمهاراته الفائقة، وشارك في منتخب مدارس دير الزور الذي كان يتصدر البطولات المركزية باستمرار، مع مجموعة من اللاعبين المميزين مثل جمعة الحسين وعوض أملح ورياض المتعب.

في وقت لاحق، تم ضمه إلى فريق صغار نادي اليقظة الرياضي، حيث طور مهاراته تحت إشراف المدرب عماد عمر، الذي كان له دور بارز في تطور مستواه. ورغم تطور أدائه، لم يستمر عسكر في نادي اليقظة، حيث انتقل إلى نادي الفتوة في فئة الشباب، ومن ثم تم ترفيعه إلى فريق الرجال. هناك، أصبح من الأركان الأساسية للفريق، وأسهم في تحقيق العديد من الإنجازات التي جعلت الفتوة في مقدمة الأندية السورية، أبرزها الفوز ببطولة كأس الجمهورية السورية لأربعة مواسم متتالية بين ١٩٨٨ و١٩٩١، إضافة إلى بطولة الدوري السوري لموسمين متتاليين، وكأس السوبر السوري ١٩٩١.

من أبرز ذكريات مشواره مع الفتوة، كان أحمد عسكر صاحب التمريرة الحاسمة التي أهدت زميله محمود حيش هدف الفوز في نهائي كأس الجمهورية ضد فريق تشرين، كما سجل هدفه الشهير ضد نادي الكرامة في مباراة أهدت الفتوة ثالث ألقابه.

وبدأت مسيرته مع المنتخب الوطني في عام ١٩٨٢ بدعوة لمنتخب الشباب، حيث فرض اسمه كلاعب مميز ليتم دعوته لاحقاً إلى منتخب الرجال. شارك عسكر في تصفيات كأس آسيا ١٩٨٦ في إندونيسيا وتصفيات كأس العالم في الطائف مع منتخب سوريا ضد العراق. كما دعي للمشاركة في دورة البحر الأبيض المتوسط في اللاذقية ١٩٨٧ وكأس العرب ١٩٨٨.

عاصر أحمد عسكر العديد من النجوم في فريق الفتوة ومنهم الكابتن أنور عبد القادر وحسان موسى وعيسى شريدة وبسام النوري، كما شارك مع لاعبي المنتخب الوطني من أمثال عبد القادر كردغلي ونزار محروس ومالك شكوحي.

بعد اعتزاله كرة القدم، انتقل أحمد عسكر إلى مجال التدريب، حيث شارك في العديد من الدورات التدريبية التي أقامها الاتحاد السوري لكرة القدم. عمل مع فرق متعددة منها نادي الفتوة، سواء كمدرب مساعد أو كمدرب للفريق الأول، بالإضافة إلى تدريبه لأندية الدرجة الثانية مثل البوكمال والشباب والفرات.

للأسف، تعرض الراحل لأزمة صحية مريرة وصراع طويل مع المرض الخبيث الذي أودى بحياته في شهر نيسان من عام ٢٠١٤، تاركاً وراءه إرثاً كبيراً من الإنجازات والذكريات الطيبة في ذاكرة عشاق كرة القدم في دير الزور وسوريا.

بعد سنوات من الغياب.. أبو شاكر يعود لاستلام دفة الكرامة الحمصي

تقرير/ ميزر الشهاب

أعلن نادي الكرامة الحمصي، عن عودة المدرب القدير، محمد قويض لاستلام دفة القيادة في النادي بعد سنوات من الغياب. وقال النادي في بوست له على موقعه الرسمي على فيسبوك، أن القويض سيكون مدربا لفئة الرجال للفريق الذي يتصدر حاليا ترتيب الدوري السوري.

وكان أبو شاكر، كما يحلو لجماهير النادي تسميته، قد ترك تدريب الكرامة الحمصي في بدايات العام ٢٠١١، بعد مسيرة حافلة حقق خلالها نادي الكرامة ألقابا عديدة على الصعيد المحلي. قويض، سطّر اسمه بأحرف من ذهب في مسيرته التدريبية مع النادي الحمصي، في فترة سميت بالذهبية لأبرز الأندية السورية، كان قد وصل خلالها إلى النهائي الشهير لدوري أبطال آسيا للأندية، والذي خسره بفارق الأهداف أمام جيونيوك الكوري الجنوبي، بعد أن تبادلا الناديين الفوز في المرحلة الختامية. العرّاب أبو شاكر، حقق مع الكرامة على الصعيد المحلي بطولة الدوري المحلي في أربع مواسم متتالية، ليكون بذلك أول مدرب سوري يحقق هذا الإنجاز مع فريق في الدوري السوري الممتاز.

وفي العام ٢٠٠٩ كان قد خسر أيضا نهائي كأس الاتحاد الآسيوي أمام نادي الكويت الكويتي، بنتيجة هدفين لهدف. وعلى الصعيد الخارجي، درب قويض في الدوري اللبناني والدوري الإماراتي، في حين أن مسيرته مع المنتخب لم تدم سوى لأيام معدودة، فشل خلالها في الصعود إلى كأس العالم بعد مباراة الإمارات الشهيرة.

على الصعيد السياسي، عرف القويض عن موقفه المناصر للثورة السورية، أجير من خلاله على مغادرة البلاد مع بداياتها، ورفض العودة رغم العروض التي قدمت من الاتحاد السوري له خلال فترة سيطرة حزب البعث على الحكم في سوريا.

حظوظ متباينة للعرب في كأس العالم للأندية ٢٠٢٥

تترقب جماهير كرة القدم انطلاق النسخة الأولى من بطولة كأس العالم للأندية بشكلها الجديد، بمشاركة ٣٢ فريقا، في يونيو المقبل. البطولة التي تستضيفها الولايات المتحدة الأميركية، ستكون لها صبغة عربية، لاسيما وأن ميراثها الافتتاحية ستكون بين الأهلي المصري وإنتر ميامي.

وستشهد البطولة مشاركة ٥ فرق عربية، فبالإضافة إلى الأهلي يظهر الوداد المغربي والترجي التونسي من أفريقيا، بينما يمثل الهلال السعودي والعين الإماراتي قارة آسيا. هذه الفرق العربية لا تمر بأفضل مراحلها قبل نحو شهرين فقط من انطلاق البطولة، ليس فقط على مستوى النتائج، ولكن أيضا على مستوى الأجهزة الفنية.

في نفس الجزء الشمالي من قارة أفريقيا، باتت إحدى أنجح الرحلات في تاريخ الأهلي المصري على وشك نهايتها، قبل شهرين فقط من البطولة الأهم في تاريخ المارد الأحمر. السويسري مارسيل كولر الذي يقود الفريق منذ سبتمبر ٢٠٢٢، حقق العديد من الإنجازات مع الأهلي، فقاده إلى الفوز بالدوري المصري مرتين، وكذلك دوري أبطال أفريقيا وكأس مصر. لكن الموسم الحالي يبدو الأسوأ في مسيرة المدرب السويسري مع الأهلي، فرغم التأهل لنصف نهائي دوري أبطال أفريقيا، لكنه يتعرض لانتقادات واسعة، في ظل مباراتين إحداهما بفريق الشباب. وتسببت ٣ نقاط من الفريق الأحمر بنهاية الموسم. ولا يشارك الأهلي في كأس مصر خلال الموسم الحالي، لكنه ودع كأس الرابطة من دور المجموعات، عقب خسارة

تلك النتائج في انتقادات واسعة لكولر، حيث يرى العديد من النقاد أن الفريق لا يؤدي بشكل جيد، رغم كتيبة النجوم التي يمتلكها المدرب السويسري.

الرحلة الأنجح

النتائج السيئة على المستوى المحلي. ويحتل الأهلي المركز الثاني في جدول ترتيب الدوري المصري، بفارق ٤ نقاط خلف المتصدر بيراميدز، وقد يتسع الفارق لـ٧ نقاط، حال صدور قرار مُنتظر بخصم وتشير بعض التقارير إلى أن كولر سيرحل عن الفريق في أقرب وقت، غير أن ما يؤجل تلك الخطوة خوض نصف نهائي دوري الأبطال أمام صن داونز، وقد تتأجل الفكرة حتى نهاية الموسم وقبل بداية المونديال.

وارتبط الأهلي بأسماء العديد من المدربين لقيادته في مونديال الأندية، وأبرزهم الألماني ماركو روزه مدرب بروسيا دورتموند ولايبزيغ السابق، والبرتغالي جوزيه غوميز المدير الفني للفتح السعودي. المدير الفني الجديد سيقود الأهلي في المباراة الافتتاحية للمونديال ضد إنتر ميامي، قبل مواجهة بالميراس وبورتو ضمن منافسات المجموعة الأولى.

وعلى غرار الأهلي، لم يكن الهلال يعاني من أي أزمات مع مدربه البرتغالي جورجي جيسوس الذي يقوده منذ بداية الموسم الماضي، في ظل النتائج المميزة التي حققها مع الفريق. وقاد جيسوس الهلال إلى الفوز بالدوري السعودي بلا هزيمة، وكأس خادم الحرمين الشريفين، وكأس السوبر السعودي، وكرر نفس البطولة مطلع الموسم الحالي.

لكن النصف الثاني من الموسم الحالي شهد تدهورا واضحا في نتائج "الزعيم"، أدى إلى تراجعه إلى المركز الثاني في جدول ترتيب الدوري السعودي، بفارق ٧ نقاط خلف الاتحاد صاحب الصدارة. وودع الفريق الأزرق كأس خادم الحرمين الشريفين من ربع النهائي، لكنه تأهل لنفس الدور في بطولة دوري أبطال آسيا للنخبة، حيث سيلاقي غوانغجو الكوري الجنوبي.

كما توترت علاقة جيسوس بالعديد من اللاعبين، على غرار القائد سالم الدوسري، ولاعب الوسط الصربي سيرغي ميلينكوفيتش سافيتش، والجناح البرازيلي مالكوم. واعترض مالكوم على تغييره من قبل جيسوس في مباراة ضد التعاون، الشهر الماضي، قبل أن يكرر مواطنه المهاجم ماركوس ليوناردو الأمر في مباراة الاتفاق الأخيرة. اهتزاز النتائج وسوء العلاقة باللاعبين تسببا في غضب جماهير الهلال من جيسوس، لكن الغضب الأكبر جاء بعدما ارتبط اسمه بتدريب منتخب البرازيل عقب نهاية الموسم، قبل انطلاق مونديال الأندية.

وأطلقت جماهير الهلال العديد من الهاشتاغات التي طالبت بإقالة المدرب البرتغالي، وهو الاتجاه الذي بدأت فيه الإدارة مؤخرا ووفقا لما كشفت عنه تقارير صحفية. ويرتبط اسم الهلال بالعديد من المدربين، على غرار الإيطالي سيموني إنزاغي والهولندي إيريك تين هاج والبرازيلي تيتي، بالإضافة إلى الروماني رازفان لوشيسكو. وسيكون المدرب الجديد في مهمة صعبة للغاية ببطولة كأس العالم للأندية، إذ يقع الهلال في المجموعة الثامنة، رفقة ريال مدريد ورايد بول سالزبورغ وباتشوكا.

عمار الحمود: الساحة السياسية في تركيا تشهد صراعاً حاداً

حاوره/ مجد محمد

نوه عمار الحمود بأن الساحة السياسية في تركيا تعكس صراعاً حاداً يتجاوز الخلافات الحزبية العادية، ليصل إلى رسم مستقبل النظام السياسي في البلاد، فالحسابات الانتخابية لم تعد منفصلةً عن التغيرات الدستورية، كما أن التكتيكات السياسية باتت مرتبطةً مباشرةً بضرورات البقاء في الحكم.

تعود قضية الانتخابات المبكرة إلى واجهة الجدل مرةً أخرى في المشهد السياسي التركي المتقلب، مدفوعةً بزخمٍ غير اعتيادي من قبل أحزاب المعارضة، وفي مقدمتها حزب الشعب الجمهوري، حيث طالب زعيم الحزب أوزغور أوزيل، في ٦ أبريل/نيسان ٢٠٢٥، بإجراء انتخابات مبكرة في موعدٍ لا يتجاوز نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، أي بعد أن تمضي نصف مدة ولاية الرئيس رجب طيب أردوغان الحالية. جاءت هذه المطالب بعد نحو عشرة أيامٍ من الاحتجاجات، على خلفية توقيف رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو. ولا تأتي هذه الدعوة من فراغ، بل ترتكز على معطياتٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وسياسيةٍ، يرى المعارضون أنها باتت تتطلب إعادة الاحتكام إلى صناديق الاقتراع، لا سيما في ظل ما يعتبرونه انسدادًا في الأفق الإصلاحي للنظام القائم.

وبهذا الخصوص، عقدت صحيفتنا «السوري» حواراً مطولاً مع الأستاذ عمار الحمود، عضو الحزب التقدمي الوطني، ودار الحوار التالي:

- رغم حكم أردوغان حالياً، إلا أن جميع الأوساط السياسية باتت تتحدث عن مرحلة ما بعد أردوغان، ما تفسير ذلك؟

منذ توقيف رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، الذي يُعد أبرز منافسي أردوغان في الاستحقاقات المقبلة، تبنى أوزغور أوزيل خطاباً تعبوياً يستثمر الغضب الشعبي المتنامي، مستنداً إلى سرديتين مزدوجتين: الأولى سردية المظلومية السياسية، كما هو حال الكرد وتوقيف إمام أوغلو، والثانية سردية الفرصة التاريخية. السردية الأولى تروج لفكرة أن السلطة الحاكمة تستخدم القضاء والأجهزة الأمنية لتصفية الحسابات مع شخصيات المعارضة الصاعدة، والثانية تؤكد أن نتائج الانتخابات البلدية الأخيرة شكلت نقطة تحول في المزاج الشعبي، ويمكن ترجمتها في صناديق الاقتراع لصالح تغيير القيادة السياسية للبلاد. فالتحركات الاحتجاجية الأخيرة، والخطاب السياسي المتشدد الذي يتبناه حزب الشعب الجمهوري، لا يفهم بمعزلٍ عن هذا السياق، إذ يدرك الحزب أن شعبيته شهدت انتعاشاً ملحوظاً بعد الانتخابات البلدية في مارس/آذار ٢٠٢٤، التي خسر فيها حزب العدالة والتنمية الحاكم عدداً كبيراً من البلديات الكبرى. وقد سمحت هذه النتائج للمعارضة ببناء سردية «ما بعد الحزب الحاكم»، أي أن تركيا تجاوزت مرحلة أردوغان، وأن مشروع العدالة والتنمية بات يعيش مرحلته المتأخرة. وهذا ما جعل أوزيل يتحدث بثقةٍ غير مسبوقة عن ترشيح منافسٍ قوي لأردوغان، بل ويقدم نفسه كمن سيقود أكبر حملة تعبئةٍ شعبية منذ أكثر من عشر سنواتٍ، احتجاجاً على ما يعتبره انقلاباً سياسياً من قبل السلطة التنفيذية على البلديات المنتخبة.

- ولكن، هل من الممكن أن تكون المعارضة قادرةً على فرض إجراء انتخابات مبكرة في هذا الوضع؟

تدرك المعارضة أنها تواجه معضلتين كبيرتين؛ الأولى: أن الدعوة إلى انتخاباتٍ مبكرةٍ تفتقر حتى الآن إلى توافقٍ وطني عابرٍ للأحزاب، مما يجعلها تبدو كصراعٍ حزبي أكثر من كونها مطلباً عاماً. والثانية: أن الرئيس أردوغان لا يزال يتمتّع بشعبيةٍ لا يستهان بها، رغم كل التحديات الاقتصادية، كما أنه يرفض حتى الآن الدخول في دوامةٍ انتخابيةٍ جديدة قبل موعدها الطبيعي في عام ٢٠٢٨. فقد جاءت تصريحات أردوغان في سبتمبر/أيلول الماضي واضحةً وشبه حاسمة، إذ قال: «أمامنا أربع سنواتٍ دون انتخابات»، معتبراً أن الدعوات المبكرة ما هي إلا محاولةٌ من المعارضة للهروب من مأزقها الداخلي، ومحاولةٌ لاستثمار ظرفٍ اقتصادي طارئٍ لتحقيق مكاسب سياسيةٍ لا تستند إلى شرعيةٍ كافية.

- دستورياً وقانونياً، هل من الممكن في الأحوال الطبيعية إجراء انتخاباتٍ مبكرة؟

الواقع الدستوري يجعل من الانتخابات المبكرة أداةً في يد السلطة أكثر مما هي في يد المعارضة، إذ ينص الدستور التركي على أن الانتخابات المبكرة لا يمكن أن تجرى إلا في حالتين: إما بقرارٍ من رئيس الجمهورية، وهو ما يسقط حقه في الترشح مجدداً، أو بقرارٍ من ٣٦٠ نائباً في البرلمان، وهو رقم لا يمكن تحقيقه دون موافقة حزب العدالة والتنمية، الذي لا يزال يملك الأغلبية. هذا الواقع يجعل من دعوات المعارضة، في بعدها القانوني، مجرد ضغطٍ سياسي لا أكثر، لكنها في الوقت نفسه قد تجبر أردوغان على إعادة النظر في حساباته، خاصةً إذا ما فشل في تمرير مشروع الدستور الجديد الذي يعمل عليه تحالف الشعب الحاكم، بالشراكة مع حزب الحركة القومية.

- أردوغان لا يمتلك حق الترشح مجدداً حسب الدستور التركي، هل فعلاً هو الآن يحاول تعديل الدستور؟

المعارضة تدرك أنه لا يمكن إجراء الانتخابات المبكرة، وفق النصوص الدستورية، دون مباركة حزب العدالة والتنمية، وما لم يدعُ إليها رئيس الجمهورية نفسه. إلا أن أردوغان يدرك أنه سيفقد حق الترشح مجدداً إذا انتظر حتى الموعد الرسمي للانتخابات القادمة. هذه المعادلة تضع أردوغان في زاويةٍ حرجة؛ فهو من جهةٍ لا يمكنه خوض انتخاباتٍ جديدة في عام ٢٠٢٨ وفقًا لنصوص الدستور، ما لم يعدل، ومن جهةٍ أخرى، يدرك أن أي تحركٍ باتجاه تعديل دستوري سيواجه عقباتٍ كبيرة داخل البرلمان وفي الشارع، كما سيفتح جبهة مواجهةٍ مع قوى المعارضة المتحفزة. وهنا تتبدى المفارقة؛ فالدعوة إلى انتخاباتٍ مبكرةٍ، التي ترفعها المعارضة كأداةٍ للضغط على النظام، قد تتحول في نهاية المطاف إلى طوق نجاةٍ دستوري يسمح لأردوغان بالترشح للمرة الأخيرة من بوابة البرلمان، إذا ما جرت الانتخابات بموافقته قبل إتمامه نصف ولايته الحالية.

- أردوغان، لأجل الحفاظ على منصبه، يسعى للتناغم مع المعارضة الكردية، كيف ذلك؟

نعم، يواصل الرئيس رجب طيب أردوغان اتباع تكتيكاتٍ دقيقة، هدفها الأساسي الحفاظ على موقعه في السلطة، ومن أبرز هذه التكتيكات محاولة تشكيل معارضةٍ تحت السيطرة، من خلال توظيف الورقة الكردية في لحظةٍ سياسية دقيقةٍ تتقاطع فيها الحسابات الانتخابية مع تحولاتٍ دستوريةٍ حساسة. حيث يستغل أردوغان المبادرة التي أطلقها زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي تجاه زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، والتي رد عليها الأخير من سجنه بالدعوة إلى حل الحزب وإلقاء السلاح، في خطوةٍ بدت وكأنها بداية تحولٍ في موقف الدولة من القضية الكردية. لكن هذه التطورات لم تنبع من قناعةٍ ذاتية لدى بهجلي أو أردوغان، بل جاءت تحت ضغط ظروفٍ داخليةٍ وخارجية، على رأسها مخاوف الدولة التركية العميقة من استمرار سياسة الصدام مع الكرد، في ظل ملامح تطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي ترعاه إسرائيل بدعمٍ أمريكي. وفي هذا الإطار، يمكن فهم رسائل التودد الرسمية من قبل أردوغان إلى القاعدة الكردية، من التهنئة بعيد النوروز إلى استقباله وفد إيمرالي، بوصفها جزءاً من لعبةٍ مزدوجةٍ تهدف إلى كسب قاعدةٍ واسعةٍ من الناخبين الكرد، وتحييدهم عن التحالفات المعارضة، بما يعزز موقع النظام الحاكم ويضعف جبهة خصومه في الانتخابات المقبلة.

- ختاماً، أردوغان في وضعٍ حرج، كلمةٌ أخيرةٌ تحب أن تضيفها، المجال مفتوح أمامك..

لم تعد دعوات الانتخابات المبكرة مجرد تعبيرٍ عن رغبةٍ ديمقراطية، بل تحولت إلى أداةٍ في معركةٍ استراتيجيةٍ معقدة، تجمع بين القانون والمصالح الحزبية، وتُوظَّف فيها المطالب الشعبية لخدمة أهدافٍ سلطوية. إنها معادلةٌ دقيقةٌ ومتشابكة، ستلعب دوراً حاسماً في رسم ملامح الجمهورية التركية خلال العقود القادمة. ولعل المعضلة الأكبر أمام أردوغان اليوم لا تتعلق فقط بكيفية التعامل مع دعوات المعارضة، بل بكيفية تجاوز القيد الدستوري الذي يمنعه من الترشح مجدداً، بعد أن انتُخب مرتين في ظل النظام الرئاسي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ منذ عام ٢٠١٧.

بين المضايقة والحاجة.. سوريات على بسطات دمشق

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة والأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي تعيشها الأسر السورية وانعدام فرص العمل، اضطرت فئة واسعة من النساء بدمشق للعمل بمهن كثيرة كانت حكرً على الرجال في وقت سابق، للحصول على دخل إضافي يساعهن في المصاريف العائلية لسد احتياجات المنازل.

وفي هذه الظروف العصيبة تجد العديد من السوريات أنفسهنّ مضطرّة للعمل في الشوارع وعلى البسطات، والعمل بكافة أفراد الأسرة لسد الاحتياجات الأساسية.

حديث النساء وتبريرهنّ لهذه الأعمال الشاقة، هو غياب وعدم قدرة الرجل على تأمين أبسط مقومات الحياة، وتنتشر عمالة النساء في شوارع دمشق وأسواقها، لمواجهة قسوة الزمن وكسب لقمة العيش، لكن من وجهة نظر المسؤولين، فإنهنّ غير مراقبات صحيا ومنتجاتهم معرّضة للتلف.

في جولة لـ «السوري» بأسواق دمشق تحدثت بعض النساء عن صعوبة البدء بالعمل والنظرة التعجيبة للمرأة العاملة في المجتمع، لما لم يكن من المعقول أن تعمل السوريات بمثل هذه المهن.

في لقاء لمراسلنا مع أسماء مسعود (٤٠ عام) من الموظفين الفاقدين لعملهم في المؤسسات الحكومية (بعد قرار سلطة دمشق بفصل معظم الموظفين) تتنقل أسماء في شوارع دمشق مستهدفة المدارس بشكل رئيسي، لتعرض بضاعتها المؤلفة من دفاتر وأقلام ومعدات خاصة بطلاب المدارس.

وتقول أسماء قمت باستدانة مبلغ مالي لكي يساعدني في بناء رأس المال الذي لا يزيد عن ٤٠ ألف ليرة سورية، وتتابع أرباحي اليومية لا تتخطى حاجز الـ ٢٠ ألف ليرة سورية في أفضل الأحوال، وبالكاد أن تكفي مصروف منزلي ليوم واحد، إذ لم يكن لدي أحد من ابنائي الثلاث بحاجة إلى طبيب أو حاجيات أخرى.

وفي السؤال عن حالات التنمر والابتزاز التي تمر بها أسماء أثناء تجولها في الأحياء، لم تنكر أنها تتعرض في بعض الأحيان إلى مضايقات من المارة في ظل ما تشهده العاصمة السورية من انفلات أمني، لكنها تؤكد أنها امرأة ذات شخصية قوية تستطيع أن تحمي نفسها وتقف بوجه أي خطر.

أما صالحة العبد فتعمل على بسطة البالة التي لا تتجاوز المترين تضع عليها عدد من الأليسة المتنوعة مقابل أرباح ضعيفة لا تتجاوز الألف ليرة للقطعة الوحدة، ورغم انخفاض أسعار البالة في دمشق، إلا أن صالحة تشتكي من قلة المبيع، بسبب انتشار الصالات المخصصة ببيع البالة، والتي تحتوي على ماركات عالمية.

خبراء اقتصاد يشرحون الأسباب

وبهذا الخصوص تحدث خبراء اقتصاديون عن الحاجة الماسة لعمل النساء لتأمين المستلزمات الأساسية للمنازل، فإن انخفاض القدرة الشرائية لليرة السورية جعل من الصعب على العائلات الاعتماد على دخل شخص واحد لتأمين سبل العيش. ولم يعد من الممكن أن يعمل الرجل وتكون الزوجة والأطفال بلا عمل كما كان في الماضي.

وتحدث رامي العلي الدكتور المتقاعد في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق أن العديد من الأسر اضطرت لإشراك أبنائها في سوق العمل، سواء كانوا ذكورا أو إناثا. وهذا يعكس الزيادة الملحوظة في عدد النساء العاملات في مختلف قطاعات العمل. بالإضافة إلى ذلك، يشهد الشباب هجرة كبيرة وانخراطا في العمل المسلّح، سواء في صفوف القوات الحكومية أو الفصائل التي تدعمها روسيا وإيران.

وتابع، منظمة "العمل" الدولية صنّفت الفقر في العمل في العالم العربي إلى فئتين. الفقر الشديد ويشمل الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ٩,١ دولار أميركي في اليوم بمعدل القوة الشرائية. والفقر المتوسط يشمل الأشخاص الذين يعيشون بين ٩,١ و١٠,٣ دولارات أميركية في اليوم بمعدل القوة الشرائية. ويجب ملاحظة أن هذه الأرقام تعتمد على دخل الفرد المشتغل وليس على حجم الأسرة التي يعولها، والتي قد تكون كبيرة العدد.

تلك الظروف الاقتصادية وارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية هي السبب الرئيسي وراء اتجاه العائلات نحو ممارسة أعمال البسطات. بالإضافة إلى ذلك، أدت الأوضاع الاقتصادية الصعبة إلى تحويل ربات المنزل إلى العمل في منازلهن في مجالات مختلفة، مثل صناعة الحلويات التي حققت شهرة واسعة خلال عيدي الفطر والأضحى في السنتين الماضيتين.

فوضى البسطات تعرقل الحركة المرورية في دمشق

يستاء الأهالي في دمشق وحتى القادمون من المحافظات الأخرة إلى العاصمة من ازدحام السير بسبب البسطات الغير منظمة، وانتشارها في الطرقات والساحات العامة، محملة بأنواع كثيرة من الملابس، والأغذية والمعلبات والمعسل وأدوات التنظيف والشوكولا وغير ذلك.

وكان النظام السوري البائد قد خصص موقع بديل للبسطات والعربات المنتشرة بشكل عشوائي من أجل الحفاظ على السلامة العمة وتنظيم الحركة المرورية ضمن خطة متكاملة لتنظيم الأسواق العشوائية.

لكن مع سقوط النظام وسيطرة الحكومة الجديدة، لم يتم وضع أي خطة عمل لهذه التجاوزات أو التعديات على المرافق العامة، وعلى غرار البسطات انتشرت في الحدائق العامة والدوارات العدد من الحيوانات الأليفة، كالأحصنة وغيرها من الحيوانات، مما خلق استياء شعبي واسع، ومطالبات أهلية لوضع حد لمثل هذه الظواهر.

انقسام الشارع بين مؤيد ومعارض

أثارت الحملات الإلكترونية التي يشنها أصحاب السيارات المارة على أصحاب البساطات انقسام في الشارع السوي، حيث يروج رواد التواصل الاجتماعي أن ظاهرة البسطات والأكشاك داخل المدينة؛ تخلف منظرة غير حضاري ومسيء للعاصمة، ويعرقل حركة السير في المدينة.

فيما يرى اخرون أن الظروف الاجتماعية العصيبة التي تمر بها النساء هي ما تدفعن للعمل بمثل هذه المهن الغير معتاد عليها الشارع السوري، مخاطبين قيادة السلطة في دمشق لعدم اتخاذ أي خطوة اتجاه النساء اللواتي أجبرن على ترك منازلهن من أجل البحث عن لقمة العيش.

نساء عين عيسى يشاركن في حملة نظافة لتعزيز الثقافة البيئية

شهدت مدينة عين عيسى إطلاق حملة نظافة تطوعية واسعة، نظمتها بلدية الشعب بالمدينة، بمشاركة فعّالة من مختلف شرائح المجتمع، ولاسيما النساء اللواتي برزن بدورهن الريادي في تعزيز الوعي البيئي والمجتمعي.

وبدأت الحملة يوم الثلاثاء ٢٢ نيسان الجاري، وتستمر لمدة ثلاثة أيام، مستهدفة الشوارع الرئيسية والأحياء السكنية، بمشاركة عشرات من أعضاء الكومينات والعاملين في مديريات ولجان مجلس المدينة. وشمل برنامج الحملة تنظيف شوارع المدينة في اليوم الأول، تلاه تنظيف حديقتي المرأة والشهيد صالح في اليوم الثاني، على أن تختتم الحملة برش الشوارع وسقي الأشجار.

وسجلت الحملة مشاركة نسائية لافتة، حيث ساهمت النساء إلى جانب عمال النظافة في توزيع ملصقات التوعية البيئية والمشاركة الميدانية المباشرة في أعمال التنظيف.

وفي هذا السياق، أكدت المواطنة سلمى العلي أن المشاركة النسائية الفاعلة تشكل ركيزة أساسية في تحقيق التوعية المجتمعية، مشيرة إلى أن كل امرأة مشاركة ستنقل ثقافة النظافة إلى أسرتها وجيرانها، مما يساهم في ترسيخ هذه العادة اليومية في المجتمع.

وأضافت: «منذ أن علمنا بحملة النظافة في مدينتنا بادرنا إلى المشاركة لدعم عمال النظافة الذين يستحقون كل الاحترام، ولنؤكد أن كل فرد، سواء رجل أو امرأة، قادر على الإسهام في الحفاظ على نظافة بيئته الخاصة والعامة».

وشددت العلي على أهمية الحفاظ على الحدائق والأماكن العامة، معتبرة أن حماية الممتلكات العامة مسؤولية جماعية تتطلب وعياً مجتمعياً شاملاً، خاصة في ظل احتياجات المنطقة المتزايدة.

من جهتها، أوضحت الرئيسة المشتركة لبلدية الشعب بعين عيسى، سناء العلي، أن المشاركة النسائية الواسعة في الحملة مدعاة للفخر، مشيرة إلى رفع شعار: «يداً بيد.. لنعيد لمدينتنا بريقها» خلال الفعالية. وأضافت أن تثقيف المرأة بيئياً يعني بالنتيجة تثقيف المجتمع ككل، بالنظر إلى الدور المحوري الذي أصبحت تلعبه المرأة السورية في مختلف المجالات.

وبيّنت العلي أن أهداف الحملة لا تقتصر على تنظيف المدينة فحسب، بل تهدف أيضاً إلى نشر ثقافة النظافة عبر توزيع البروشورات التوعوية، وتعزيز الاهتمام بالأشجار والمرافق العامة، مع التخطيط لتنظيم حملات قادمة لضمان استمرارية هذه المبادرات وقياس نتائجها الإيجابية على المجتمع.

الأرمن في سوريا.. لمحة تاريخية عن ضحية القرن

يعود تاريخ الأرمن في الجزيرة السورية إلى قرن من الزمن، تزامن تاريخ نزوح الأرمن عام ١٩١٥ وما تلاها من عقد أو عقدين، مع استقرار العشائر العربية والكردية في المدن الرئيسة حيث استقبلوا النازحين بصدر رحب وبطيب خاطر، هذا الأمر لغاية اليوم هو السبب الرئيس الذي يجعل الأرمني مَديناً لشعوب المنطقة.

لمحة تاريخية عن الشعب الأرمني

يعود تاريخ الأرمن إلى ألفي عام قبل الميلاد، لقد سكنوا في الأناضول أي أرمينيا الغربية، إضافة إلى أرمينيا الحالية، وعُرفت باسم "ناهيري" أو "هايستان".

الأرمن من أوائل الشعوب التي سكنت ميزوبوتاميا، (وتعتبر أرمينيا أول دولة اتخذت من المسيحية ديناً للدولة)، ربما كان هذا العامل أحد الأسباب التي جلبت عليهم الويل والثبور وسط جغرافيا مُضطربة؛ تتنازعها صراعات دينية وقبلية وعرقية.

يعود تاريخ الأرمن في بلاد الشام إلى عام ٦٩ قبل الميلاد عندما دخلها الملك الأرمني ديكران الكبير الذي بسط نفوذه عليها قبل أن تقتحمها الدولة الرومانية بعد سنوات عدة.

استمر وجود الأرمن في ظل الخلافة الأموية والعباسية والبيزنطية وفي مرحلة الحروب الصليبية؛ حتى دخول السلاجقة ومن بعدهم العثمانيين إلى بلاد الشام.

وفي عام ١٩١٥ نُفذت إبادة تطهير عرقي للشعب الأرمني في تركيا؛ ولم يبق منهم إلا القلة القليلة ومن نجا منهم نزح إلى دول الجوار وكذلك أوروبا والولايات المتحدة.

عندما وصل الأرمن إلى سوريا عاشوا في العراء من دون سقف أو طعام أو ماء، قسم منهم صنع بيوتاً من الصفيح في المدن الكبرى كحلب، وقسم عمل في الزراعة وعمروا بيوتاً في القرى المهجورة وزرعوا الأرض وأكلوا من ثمارها وخيراتها، وأولئك الذين سكنوا في المدن إشتغلوا في المهن الحرفية: كتصليح الساعات والسيارات والتصوير والحدادة، إضافة إلى النشاط التجاري (بشكل محدود) بين البصرة وحلب والموصل وماردين.

وفي نهاية القرن التاسع عشر كان للأرمن حضور لافت في التجارة والخدمات (كالخانات مثلاً، كانت بمنزلة الفنادق اليوم).

المدن التي يسكنها الأرمن في سوريا

المدن الرئيسية التي سكنها الأرمن في الجزيرة هي القامشلي، الحسكة، رأس العين والمالكية وعامودا، والدرباسية والقحطانية، إضافة إلى دير الزور والبوكمال والميادين وبعض مُدن الرقة.

وفقاً لإحصاءات عام ٢٠١٠ يسكن القسم الأكبر من الأرمن السوريين في مدينة حلب إذ بلغ عددهم حينئذ حوالى ٨٠ ألف نسمة، (كان عدد الأرمن في سوريا ذات يوم ٢٥٠٠٠٠) مع الأخذ بعين الإعتبار بأن الأرقام غير دقيقة، فليس هُناك مصدر "مُستقل أو مُحايد" لاعتماد هذه الأرقام أو الإحصاءات بشكل دقيق. حتى أن الكنيسة الأرمنية التي تعتبر المصدر الرئيس للمعلومات لا يمكن الركون إليها، فهي تُحافظ على الأرقام القديمة للسكان، ولا تُسقط من سجلاتها أسماء المهاجرين على أمل (عودتهم المرتقبة).

العُشر من العدد الإجمالي كان يسكن في بقية المدن السورية، وبناءً عليه تناقص عدد الأرمن القاطنين في الجزيرة إلى أرقام تكاد لا تُذكر. (الحسكة كان يسكنها مئة وسبعون عائلة، أما اليوم لم يتبقَ منهم سوى أقل من الثلث. وفي رأس العين والمالكية والقحطانية وعامودا والدرباسية لم يتبق ولا عائلة واحدة، أما في القامشلي وهي أحسن حالاً فمن أصل ٢٥٠ عائلة لم يتبقَ سوى نصف العدد، العائلة الأرمنية مكونة من أربعة أشخاص. ([١]))

وهناك قلة قليلة منهم يسكنون بقية المدن السورية: دمشق، كسب (الأكثر كثافة)، طرطوس، اللاذقية، درعا، إضافة إلى المدن الرئيسة في الجزيرة السورية.

يعتبر الأرمن سكان مدن كونهم أصحاب حرف وشعب مجدّ وعملي؛ يتقن عمله بدقة وبخاصة في مجال الآلات الزراعية والصياغة. أي إنه سيد المهن المدينية، لذا فإن الريفي يحتاج إلى الأرمني لتصليح جراره (مثلاً) أو لشراء مصاغ لزوجته أو لابنه، أسوق هذين المثلين لأوضّح مدى حضور الأرمني، أيضاً يسعى الأرمني لتأمين الخدمات للآخرين من أجل زيادة دخله وتحسين مستوى معيشته.

الكنيسة والمدرسة

تُمارس الكنيسة دوراً كبيراً في حياة الأرمني، الكنيسة والمدرسة عاملان مترابطان، هما توءم لا ينفصل، إلى جانب هذا يعتبر رجل الدين الأرمني قيّماً على أملاك الكنيسة ومرشداً روحياً له صفة مُدير المدرسة، هذا إن لم يكن هو من يُدرس مادتي اللغة الأرمنية والديانة المسيحية باللغة نفسها، اللغة الأرمنية في نظر البعض لغة مُقدسة.

يُعتبر الشعب الأرمني شعبًا مسالمًا أي لا يشكل خطراً سياسياً على الدولة والمجتمع؛ لكونه لا يتدخل في الشأن السياسي للدول التي استقبلته وحمته، وليس لهم تمثيل سياسي يعبر عنهم؛ وليس لهم طموحات سياسية ولا أحزاب تتعلق بالشأن السياسي للدول المضيفة.

ولم تشهد البلاد بأنهم غردوا خارج سرب الدولة، ([٢]) منذ أسست الدولة السورية الحديثة (منذ ثلاثينيات القرن المُنصرم) لعبت الكنيسة دوراً ريادياً في حياة الأقلية الأرمنية، وانحصر نشاطها في المجالات الآتية: كالفرق الرياضية، والكشافة، والمساعدات الإنسانية، والمراكز الطبية، كمُساعدة كبار السن. معروف عن الأرمن دعمهم للفرق المُوسيقية وعشقهم للرقص والغناء.

وللكنيسة دور ريادي في حياة الأسرة الأرمنية، بيد أن أغلب الأرمن ينظرون إليها بوصفها مركزاً اجتماعياً وثقافياً للمحافظة على إرث الأجداد، وتراثهم أكثر من كونه مركزاً روحياً ودينياً، لكون الأرمني يعتز بقوميته أكثر من دينه كالسرياني المسيحي (مثلاً) من أبناء المنطقة.

المُكون الإجتماعي

تقع الجزيرة السورية وسط تقاطع مدن رئيسة ثلاث: ماردين، حلب، الموصل (كل مدينة تخص دولة)، تعتبر الجزيرة منطقة موزاييك من شعوب كثيرة منهم العرب، يليهم الأكراد، والسريان والأشوريين والكلدان والجركس والتركمان والأيزيديين والأرمن. كان العقد الاجتماعي بين مكونات الشعب في سوريا في أربعينيات القرن المنصرم وخمسينياته؛ أقوى مما آلت إليه الأمور من انهدام وتخريب وزرع الانقسام الاجتماعي بين مكونات المجتمع وزرع الشقاق من أجل سهولة السيطرة على مكونات المجتمع وأطيافه كلها، بعد مرحلة حافظ الأسد ووارثُه. وأدلل على ذلك بما يأتي:

بدأتْ هجرة المسيحيين من الجزيرة السورية في نهاية سبعينيات القرن المنصرم وثمانينياته (أسوة بحلب، قُدر عدد الأرمن في ذلك الوقت ٢٠٠٠٠٠ نسمة) وكانت هذه الظاهرة غريبة على شعب استوطن وتملك منذ ستين عاماً بعد الترحيل القسري، والمذابح التي عاناها على يد الدولة العثمانية.

الهجرات الداخلية في الخمسينات ولغاية أواسط الستينات كانت أسهل إلى مناطق غدت مع الأيام موئلاً للحركات الجهادية والمُتطرفة (الميادين، البوكمال، الرقة، تل أبيض ...إلخ)، لقد انتقل عمي الأكبر وأولاده وعائلاتهم وأبي وعمي وأسرتيهما للعمل في محافظة الرقة عام ١٩٥٥ إذ لم يكن مفهوم "حماية الأقليات" مُتداولاً؛ هذا المفهوم الذي روّج له النظام لزرع فكرة مفادها: إن المحيط الاجتماعي معادٍ للأقليات ومنهم الأرمن.

الزواج عند الأرمن

هو الخط الأحمر الذي لا يُمكن تجاوزه بين مكونات المجتمع (السوري) كافة، إلا في حالات نادرة، كان الأرمني الشاب أو الشابة، يسعى ويُفضل أن يتزوج من بني قومه، شهدت فورة التعليم وتوسع المدن اختلاطاً بين الطوائف والملل، ما أدى إلى انفتاح واختلاط المسيحيين على بعضهم، ومهد الطريق لزواج الأرمني من الفتاة المسيحية غير الأرمنية، والأرمنية من المسيحي غير الأرمني، مع حرص كليهما على تعليم أبنائهم إتقان اللغة الأرمنية التي تُعتبر العنوان الأبرز لانتماء الأبناء إلى تُراث الأجداد (شهدت مدينة حلب زواجات مُختلطة مع المُسلمين أيضاً، لكن الأمر كان مُستحيلاً في مدينتي الحسكة والقامشلي).

مُنذ قدوم الأرمن إلى الجزيرة السورية، تصرفوا وكأنه وطن بديل عن أرض أجدادهم.

كانت محبة الناس واحترامهم للأرمن عاملاً أساسياً لاستقرارهم وازدهارهم على الصُعد كافة، بينما شكل رحيلهم من الجزيرة السورية بعد انتفاضة ٢٠١١ إلى بريفان محطة مؤقتة وذلك يعود إلى سببين: عدم ثقتهم بالأوضاع الاقتصادية ونظام الحكم في بلد يُفترض بأنه أرض الأحلام (أرض الأمجاد).

تزايد الرغبة في العودة مع ازدياد فرص الحل السياسي، لأن الأرمن الذين تركوا أملاكهم وأرزاقهم لا يُحبذون أن يُخدعوا كما تصرف أجدادهم (الذين نجوا) على أمل العودة إلى قراهم وبيوتهم في الأقضية التركية.

الأرمن الذين هاجروا إلى أوروبا وكندا وأمريكا، قد قطعوا حبال العودة إلى غير رجعة، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على براغماتية الأرمني كونه لا يؤخذ بالعواطف في كُل تجربة جديدة، هذا من جهة ومن جهة ثانية الرغبة الدفينة لديهم في أن يعيش أبنائهم في مُجتمعات أكثر ديمقراطية وأكثر تقدماً، هذا الاعتبار يؤكد ضمناً بأنهم يشكون في شرعية النظام وإمكانه تأمين عودة السلم الأهلي بين مُكونات المجتمع في سوريا المستقبل.

«مذابح الأرمن»

تقول دائرة المعارف البريطانية إن «المذابح» التي تعرض لها الأرمن تمت من خلال عمليات تهجير قسري وقتل جماعي نفذتها حكومة حزب تركيا الفتاة التي كانت تحكم الدولة العثمانية ضد الرعايا الأرمن في الإمبراطورية خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨).

ويقول الأرمن إن تلك الحملة كانت محاولة متعمدة لإبادتهم وبالتالي تعد عملاً من أعمال الإبادة الجماعية، وقد قاومت الحكومات التركية المتعاقبة الدعوات للاعتراف بها على هذا النحو معتبرة أنه على الرغم من الفظائع التي حدثت فإنه لم تكن هناك سياسة إبادة رسمية تنفذ ضد الشعب الأرمني.

حاول أنور باشا صد الروس في معركة ساري قاميش في يناير/ كانون الثاني من عام ١٩١٥ إلا أن العثمانيين منوا بأسوأ هزيمة في الحرب.

وعلى الرغم من أن سوء الإدارة العامة والظروف الجوية القاسية كانت الأسباب الرئيسية للهزيمة فقد سعت حكومة تركيا الفتاة إلى تبرير هزيمتها بـ «الخيانة الأرمنية». فتم تسريح الجنود الأرمن وغيرهم من غير المسلمين في الجيش ونظمهم إلى كتائب عمالية، وتم بعد ذلك قتل الجنود الأرمن المنزوع سلاحهم بشكل منهجي على يد القوات العثمانية، وهم كانوا أول ضحايا ما سيصبح لاحقاً مذابح الأرمن، وذلك بحسب دائرة المعارف البريطانية.

وفي نفس الوقت تقريباً، بدأت القوات غير النظامية تنفيذ عمليات قتل جماعي في القرى الأرمنية بالقرب من الحدود الروسية.

وقد وفرت المقاومة الأرمنية ذريعة للسلطات لاستخدام إجراءات أشد قسوة، ففي أبريل/ نيسان من عام ١٩١٥ تحصن الأرمن في مدينة وان في الحي الأرمني بالمدينة، وقاتلوا ضد القوات العثمانية، وفي ٢٤ أبريل/ نيسان أمر طلعت باشا باعتقال ما يقرب من ٢٥٠ من المفكرين والمثقفين والسياسيين الأرمن في اسطنبول، بينهم عدد من النواب في البرلمان العثماني، وقد قُتل معظم الرجال الذين تم اعتقالهم في الأشهر التالية، وذلك بحسب دائرة المعارف البريطانية نقلا عن مصادر المقاومة الأرمينية.

وبعد فترة وجيزة من الهزيمة في ساري قاميش، بدأت الحكومة العثمانية في تهجير الأرمن من شرق الأناضول على أساس أن وجودهم بالقرب من الخطوط الأمامية يشكل تهديداً للأمن القومي.

وفي مايو / أيار من ذلك العام أصدر البرلمان العثماني تشريعاً يسمح رسمياً بالتهجير القسري، وطوال صيف وخريف عام ١٩١٥ نُقل المدنيون الأرمن من منازلهم وساروا عبر الوديان والجبال في شرق الأناضول نحو معسكرات الاعتقال الصحراوية.

وقد رافق التهجير القسري، الذي أشرف عليه مسؤولون مدنيون وعسكريون، حملة قتل جماعي منهجية نفذتها القوات غير النظامية، وعندما وصل الناجون إلى صحراء سوريا عانوا في معسكرات الاعتقال حيث مات الكثيرون منهم جوعاً.

وحسب التقديرات المحافظة فإن ما بين ٦٠٠ ألف إلى أكثر من مليون أرمني قتلوا أو ماتوا خلال عمليات التهجير.

وقد شهد أحداث ١٩١٥-١٩١٦ عدد من الصحفيين والمبشرين والدبلوماسيين وضباط الجيش الأجانب الذين أرسلوا تقارير حول مسيرات الموت وحقول القتل.

الحرف اليدوية في سوريا: تراث عريق يقاوم الاندثار (١)

تعتبر الحرف اليدوية جزءاً لا يتجزأ من التراث الثقافي السوري، وتشكل انعكاساً للهوية الثقافية والفنية للبلاد. تمتد جذور هذه الفنون إلى قرون مضت، حيث ارتبطت الحرف اليدوية بتاريخ سوريا العريق وحضاراتها المتنوعة. تمتاز اليدو يات الحرفية في سوريا بالتنوع، حيث تشمل مجالات متعددة مثل الزجاج المعشق، والموزاييك الخشبي، والبسط الشرقية، والنقش على الخشب. تتطلب هذه الفنون مهارات عالية ودقة في العمل، مما يعكس الإبداع والتميز السوري في هذا المجال.

الحرف اليدوية السورية ليست مجرد منتجات فنية، بل تمثل أيضاً رموزاً ثقافية ومعالم تاريخية. تاريخياً، كانت المدن السورية مثل دمشق وحلب معروفة كمراكز للحرف اليدوية، حيث يتم تبادل الحرف والممارسات الفنية بين الحرفيين. شهدت هذه الفنون تطوراً كبيراً على مر العصور، وتبنت عدة تقنيات وأساليب، مما جعلها تتناسب مع الأذواق والمتطلبات المتغيرة عبر الزمن.

الأهمية الاقتصادية للحرف اليدوية في سوريا لا يمكن تجاهلها؛ حيث تستفيد المجتمعات المحلية من هذه الحرف من خلال توفير فرص العمل وزيادة الدخل. بالإضافة إلى ذلك، تسهم الحرف اليدوية في جذب السياح، مما يعزز الاقتصاد الوطني. من خلال الحفاظ على هذه الفنون التقليدية، تساهم الأجيال الجديدة في نقل المعرفة والمهارات إلى المستقبل، مما يضمن استمرارية هذا التراث الغني. تعتبر الحرف اليدوية إذن جسرًا يربط الماضي بالحاضر، وتلعب دوراً هاماً في تأصيل الفخر الثقافي وتجسيد الهوية السورية.

فن صناعة الأغباني

تعود نشأة فن صناعة الأغباني في دمشق إلى أكثر من ١٥٠ عامًا، حيث يعتبر هذا الفن جزءًا من التراث الثقافي السوري. تعتمد هذه الصناعة التقليدية على مهارات حرفية دقيقة واهتمام خاص بالتفاصيل، مما يجعل الأغباني واحدًا من أرقى أنواع الأقمشة في المنطقة. يتم تصنيع الأغباني باستخدام الحرير الطبيعي في بدايات هذه الصناعة، وهو ما أضفى عليه لمسة من التميز والفخامة. ومع مرور الزمن، أصبح استخدام القطن عالي الجودة هو الشائع في هذه الصناعة، مما ساهم في توسيع انتشار الأغباني وزيادة طلب المستهلكين عليه.

تبدأ عملية تصنيع الأغباني بتجهيز المواد الأساسية حيث يتم اختيار الألياف بعناية لضمان الحصول على منتج نهائي عالي الجودة. يستخدم الحرفيون تقنيات نسج معقدة تبرز جمال الألوان والنقوش التقليدية التي تنفرد بها هذه الأقمشة. يُعتبر الأغباني رمزاً للثقافة السورية، حيث يتضمن في تصميماته عناصر تراثية تمثل الهوية المحلية. تتنوع تقنيات النسج المستخدمة، مما يتيح للمصممين إبداع أشكال جديدة تجمع بين الأصالة والتجديد.

إلى جانب جماله البصري، يحمل الأغباني دلالات ثقافية عميقة تعكس تاريخ دمشق العريق. يُستخدم هذا القماش في صناعة الملابس التقليدية والمفروشات، مما يساهم في الحفاظ على التراث وتوثيقه للأجيال القادمة. إن استمرارية هذه الحرفة تعكس قدرة الثقافة السورية على التكيف مع متغيرات الزمن، مع الحفاظ على روحها الأصلية.

البروكار الدمشقي

البروكار الدمشقي هو أحد أبرز أنواع الأقمشة الفاخرة التي تشتهر بها سوريا، ويمثل جزءاً مهماً من تراثها الثقافي والفني. يتميز هذا النسيج الفاخر بخيوطه المصنوعة من الحرير، مما يجعله رمزاً للأناقة والترف. يُستخدم البروكار عادة في صناعة الملابس الفاخرة، مثل العباءات والطرز الفخمة، بالإضافة إلى تزيين الديكورات الداخلية للمنازل. كان له دور بارز في تعزيز الهوية الثقافية لسوريا، حيث ارتبط بمناسبات مميزة مثل الأعراس والاحتفالات.

على مر العصور، شهد البروكار الدمشقي تطورًا في أنماطه وألوانه، مما جعله يتكيف مع التغيرات الثقافية والموضة. يمتاز هذا النسيج بتفاصيله الدقيقة وزخرفته المتقنة التي تعكس طابعًا فنيًا فريدًا، حيث يمكن أن يتنوع من النقوش النباتية إلى التصاميم الهندسية. يتم إنتاج البروكار من خلال تقنيات تصنيع تقليدية تتطلب مهارة عالية، حيث يقوم الحرفيون بتجميع الخيوط وتصميمها بطرق تقدم تعبيراً عن مهاراتهم وإبداعهم.

تعتبر أهمية البروكار الدمشقي تتجاوز الجانب الجمالي، حيث يحمل رموزًا ثقافية ودلالات تاريخية. فهو ليس مجرد نسيج يُستخدم في الملابس أو الديكورات، بل هو تجسيد للتراث السوري ومهارة الحرفيين الذين استمروا في تمرير هذه الحرفة عبر الأجيال. تدعو أهمية البروكار إلى الحفاظ على هذا التراث الفني ومنح الحرفيين المكانة التي يستحقونها، لضمان استمرارية هذا الفن الذي يربط الماضي بالحاضر.

تاريخ الفخار والخزف في سوريا

تاريخ الفخار والخزف في سوريا يمتد إلى العصور القديمة، حيث تُشير الأبحاث الأثرية إلى وجود صناعة الفخار في شمال سوريا منذ القرن الخامس قبل الميلاد. وتعتبر هذه الصناعة جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية والثقافة التي شكلت سكان المنطقة. كانت الأساليب اليدوية في صناعة الفخار تستخدم طينين محليين لإنتاج أواني ومزهريات وأدوات مختلفة يتم استخدامها في الحياة اليومية.

خلال العصر الفاطمي، شهدت صناعة الفخار والخزف في سوريا تطوراً ملحوظاً، حيث أُدخلت تقنيات جديدة مثل التزجيج والتلوين. كانت هذه الفترة بمثابة نقطة انطلاق للزخرفة المعقدة والتصاميم الفنية المميزة، التي تميزت بها الفخار الدمشقي على وجه الخصوص. قدم الفنانين السوريين في تلك الفترة مجموعة واسعة من الأشكال والألوان، مما جعل الفخار الدمشقي معروفًا بجودته وحسن تصميمه. من خلال الجمع بين الأسلوب الفني الفريد والتاريخ الغني، أصبح الفخار الدمشقي رمزًا للتراث الثقافي في سوريا.

لم تتوقف التطورات عند العصر الفاطمي، بل استمرت حتى العصر المملوكي والعثماني حيث أضيفت عناصر جديدة إلى الفخار والخزف، مما يعكس التنوع الثقافي والتاريخي في المنطقة. وكان للفخار السوري تأثير كبير على الفخار في العديد من البلدان المجاورة، مما يدل على أهمية هذه الحرفة في تشكيل الهوية الثقافية للشعوب. بمرور الوقت، أصبحت صناعة الفخار والخزف مترسخة في الثقافة السورية، مع الحفاظ على الأساليب التقليدية والابتكار في نفس الوقت. يمثل الفخار والخزف جزءًا من التراث الفني العريق الذي يتطلب الاستمرار في توثيقه وحمايته للأجيال القادمة.

التطعيم بالصدف في دمشق

يعتبر فن التطعيم بالصدف أحد أبرز الحرف اليدوية في دمشق، حيث يُظهر مهارة الحرفيين وقدرتهم على تحويل المواد الطبيعية إلى أعمال فنية راقية. يعود تاريخ هذا الفن إلى العصور القديمة، حيث كانت تستخدم الصدف بشكل أساسي في تزيين الأثاث التقليدي وقطع الديكور. لطالما ارتبط التطعيم بالصدف بالثقافة السورية، ويعكس تراثًا ثقافيًا غنيًا يساهم في إبراز الهوية الوطنية.

تجسيدًا للمهارات الحرفية، يتم تطعيم الخشب بالصدف باستخدام تقنيات تضفي جمالاً ومعنى على المنتجات النهائية. يُستخدم الصدف في تصميم أنماط معقدة تنقل الحكايات والتراث السوري، وتتحقق هذه الأنماط عبر تقنيات دقيقة تتطلب دقة واحترافية. منذ قرون، أصبح هذا الفن وسيلة تعبير عن واقع الحياة اليومية وفن التصنيع المحلي، وازدهر تدريجيًا ليصبح عنصرًا محوريًا في الفنون والحرف التقليدية في دمشق.

تأثرت صناعة التطعيم بالصدف بعوامل طبيعية عدة، من أبرزها توفر المحار والصدف في البيئة البحرية القريبة. يُعتبر الاستغلال المستدام لهذه الموارد أحد المفاتيح لاستمرار هذا الفن، حيث يُفضل الحرفيون استخدام مصادر محلية لضمان جودة العمل واستدامته. بالإضافة إلى ذلك، فإن طبيعة المواد المستخدمة تساهم في منح كل قطعة جمالاً فريداً، حيث يتفاوت لون وتركيب الصدف من قطعة لأخرى، مما يجعل كل منتج يحمل هوية فنية خاصة به.

بفضل المهارة والحرفية المتبعة، يستمر فن التطعيم بالصدف في دمشق في إلهام الأجيال الجديدة، مستمراً بدوره كجزء أساسي من التراث الفني السوري، ومؤكداً على أهمية الحفاظ على هذا التقليد الغني.

الفن العجمي

إن الفن العجمي في سوريا يُعتبر من عناصر التراث الثقافي الغني الذي يمتد لقرون طويلة، حيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ الفني والديني للمناطق المختلفة. بدأ هذا الفن بالظهور منذ بداية عصر الإمبراطورية الأموية، التي قامت بدور محوري في تطوير الفنون الجميلة والعمارة في العالم الإسلامي. لقد تم استخدام الفن العجمي لتزيين المساجد والقصور، مما ساهم في إثراء جمال هذه المعالم التاريخية.

ما يميز الفن العجمي هو استخدام المواد الطبيعية مثل الطين، والخشب، والزجاج، إلى جانب تقنيات معقدة مثل المزج بين الألوان والنقوش لخلق تأثيرات بصرية رائعة. معظم الزخارف التي تزين المساجد والقصور تشمل الأشكال الهندسية والنباتية، والتي تعكس عمق الفلسفة الإسلامية في تجسيد الجمال. كما تحتوي هذه الزخارف على الكتابات والزخارف الشرقية التي تحمل رسائل روحية وثقافية، مما يجعل من كل عمل فني تجسيداً ثقافياً فريداً.

في سياق آخر، تمثل الأشكال الفنية والتقنيات المستخدمة في الفن العجمي أداة لتوثيق وتناول الهوية الثقافية، حيث تظهر التنوع والابتكار. عبر الأجيال، استمر هذا الفن في التأقلم مع المتغيرات الزمنية والثقافية، ولكنه حافظ في الوقت ذاته على جذوره وانتماءه. برزت أهمية هذا الفن ليس فقط كأداة للتزيين، بل كوسيلة للتعبير عن الأفكار والإبداع، مما يعكس غنى الحضارة السورية وعمقها الثقافي.

في النهاية، فإن الفن العجمي يمثل قيمة ثقافية هامة تسلط الضوء على التراث السوري، وتدعو إلى الحفاظ عليه وتداوله بين الأجيال، لضمان استدامته كجزء من الهوية الوطنية.

النقش على النحاس

يُعتبر النقش على النحاس واحدة من أعرق الحرف اليدوية في سوريا، حيث يعود أصل هذه الحرفة إلى مدينة دمشق، التي اشتهرت بإنتاج أجود أنواع الأوعية النحاسية. قام الحرفيون الدمشقيون اليهود بتطوير تقنيات النقش على النحاس، مما ساهم في تميز هذه الصناعة في المنطقة. تتطلب هذه الحرفة مستوى عالٍ من الدقة والصبر، حيث يتم رسم التصاميم بدقة فائقة باستخدام أدوات حادة ومحددة. يتمثل الهدف الرئيسي في تحويل النحاس الخام إلى قطع فنية تعبر عن جمال التراث الثقافي السوري.

تشمل مراحل تطور حرفة النقش على النحاس عدة خطوات، بدءاً من التصنيع الأولي للأوعية النحاسية وصولاً إلى النقش الفني النهائي. في البداية، يتم تشكيل النحاس بالحجم المطلوب ثم يُستخدم النقاش لإضافة التفاصيل، مثل الزخارف الإسلامية المعقدة والأنماط الهندسية. يتطلب الأمر إتقان الأدوات مثل الإزميل والمطرقة والمعاول، والتي تُعتبر العدّة الأساسية في الحرفة، حيث تلعب كل أداة دوراً مهماً في إضفاء اللمسات الفنية على النحاس.

يتبع...

العالم يودع بابا الفقراء..

رحيل صاحب نظرية «لا سلام إلّا بالسلام مع الإسلام»

توفي البابا فرنسيس عن عمر ٨٨ عاماً، جراء إصابته بسكتة دماغية وقصور في القلب، وبوفاة هذا المصلح، ينتهي عهد واجه خلاله المتشددين والمحافظين، ودافع عن الفقراء والمهمشين.

رحل فرنسيس الحبر الأعظم.. الاعظم بمحبته للفقراء، وهو الذي قال في عظته الأولى بعد انتخابه «أريد كنيسة فقيرة.. للفقراء».

وفضّل الإقامة في بيت ضيافة متواضع داخل الفاتيكان على السكن في القصر الرسولي الفخم، في سابقة لم يعهدها الفاتيكان من قبل.

رحل نصير الفقراء بعد فترة بابوية استمرت ١٢ عاماً، من الدفاع عن كرامة الانسان، وعن حوار الأديان، والالتزام بالقضايا البيئية، تاركاً هذا العالم الممزّق يغوص في أوحال النزاعات والحماقات والمصالح واستعباد الأقوياء للضعفاء وتراجع القيم الانسانية النبيلة.

وأوصى بدفنه في كنيسة القديسة مريم الكبرى بروما، لا في كاتدرائية القديس بطرس حيث دفن العديد من أسلافه، فيما اعتبر خروجاً آخر عن تقاليد الفاتيكان.

وعلى مدار رئاسته للفاتيكان، أظهر تفاعله مع أحداث كثيرة في العالم العربي، واهتمامه بمد الجسور والحوار بين الشعوب، وعبر عن ذلك بوضوح في مناسبات عديدة. وقبل ساعات من وفاته، شجب خلال احتفالات عيد الفصح «الوضع المأساوي المخجل» في غزة.

مواقف شجاعة

يجمع المتابعون لسياسة الفاتيكان على أن البابا فرنسيس الراحل «كانت له مواقف شجاعة وجريئة بشأن الكثير من القضايا، ما جعله يكسب احتراماً وتقديراً كبيرين على الصعيد الدولي».

ويذكرون أنه «لم يتردد في انتقاد الكثير من الأوضاع هنا وهناك عبر العالم، وهذا جر عليه انتقادات من طرف البعض، لكنه أكسبه في الوقت نفسه احتراماً واسعاً عبر العالم».

ويشيرون إلى أنه كان ضد الحروب دائماً، ولطالما انتقد الأوضاع أوكرانيا، وفي غزة، وطالب بوقف الحرب عليها، وبإدخال المساعدات الإنسانية إليها.

وحسب المقربين منه، «كان يحسن الاستماع إلى الجيل الجديد، ولربما هذا ما أكسبه هذه المكانة الكبيرة لدى الجميع مهما اختلفت الأعمار».

ويعتبر المتابعون لمسيرته أن رحيله «خسارة للإنسانية»، كون العالم يحتاج لشخصية مثله، ويشيدون بمواقفه عموماً، ويرون أنه من الأفضل أن يتم تعيين شخصية مثله لمتابعة مسيرته.

ويأملون إن يسير البابا المقبل على منوال سلفه فرنسيس، مشيرين إلى أن «العالم يترقب بالكثير من الفضول اسم الشخصية التي ستكون قادرة أن تجسد ضمير الإنسانية».

السلام مع الإسلام

منذ أن تسلّم البابوية في العام ٢٠١٣، تطرق البابا فرنسيس لموضوعين هامين وهما السلام في العالم وكيف يمكن إنقاذه، والخروج من الحروب والاضطرابات.

وركز على أهمية الحوار بين الأديان، وأكد في خطابه الأول، على أنه «لا سلام في العالم.. إلّا بالسلام مع الإسلام».

وتميزت الفترة التي ترأس خلالها الفاتيكان، بخصوصية غير مسبوقة، حيث حافظ على علاقة دافئة مع الدول الإسلامية، ولم تقتصر على مسيحيي المشرق كما كان يفعل سابقوه.

وكان أول بابا يزور دولاً في شبه الجزيرة العربية.

وشكّل محط أنظار العالم الى جانب شيخ الأزهر أحمد الطيب، عندما التقيا في الرابع من شباط ٢٠١٩ في أبو ظبي للتوقيع على وثيقة «الأخوة الإنسانية» التي هدفت إلى بناء جسور التواصل والتآلف والمحبة بين الشعوب.

ووصفت هذه الوثيقة بأنها من «أهم وثائق العقل البشري»، وحجر الزاوية لدبلوماسية الفاتيكان التي اختصرها البابا بجملة «إما نحن أخوة أو أعداء... لا يوجد خيار ثالث».

كما قام بزيارة للعراق في آذار ٢٠٢١ حيث ناقش وضع الأقلية المسيحية في البلاد، وأدان التطرف الديني، واجتمع مع المرجع الديني الأعلى للشيعة، ليصبح أول بابا للفاتيكان يلتقي بمرجعية شيعية على هذا المستوى.

بأيادٍ سوريّة وتعليمات تركيّة.. رسالة دمشق تصل واشنطن

ردت سوريا كتابيا وبشكل دقيق ومحسوب على رسالة أميركية بشأن عدة مواضيع مثيرة للتساؤل، في وقت تقول فيه أوساط سياسية متابعة لأداء حكومة الرئيس السوري أحمد الشرع إن الردود السورية رسمت خارطة طريق لعودة سوريا بشكل متكامل إلى المشهد الدولي وخاصة في العلاقة مع الولايات المتحدة الدولة الأكثر تأثيرا في المشهد.

وهدفت الردود المحترفة، والتي جاءت مكتوبة حتى تكون ملزمة بمختلف تفاصيلها، إلى الإجابة الدقيقة عن الأسئلة والشكوك التي تساور الأميركيين بشأن طبيعة النظام الجديد في دمشق والتزاماته الخارجية. وتركزت الإجابات على نقطتين أساسيتين، تتعلق الأولى بوضع المقاتلين الأجانب ودورهم داخل النظام الجديد وحدود تأثيرهم، والثانية تتعلق بالموقف من إسرائيل وحدود العلاقة معها.

ويرى مراقبون أن نجاح دمشق في طمأنة الأميركيين، ومن ورائهم الإسرائيليون وقبلهم دول الإقليم، تعود إلى وقوف تركيا وراء كل خطوة تخطوها السلطة السورية وقد جهزوها بطاقم سياسي ودبلوماسي وقانوني يعرف ما يجب أن يعمل، وأن يقدم التطمينات اللازمة لمختلف الأطراف حتى يتم تأهيل النظام الجديد إقليميا ودوليا.

وخلال الأسابيع الأخيرة بدأ المسؤولون السوريون في التحرك لإظهار موقفهم بشأن القضايا التي تنتظر الإجابات العاجلة، وكان أبرزها الموقف من إسرائيل. ورغم أن الجيش الإسرائيلي احتل في الفترة الأخيرة مواقع حساسة في سوريا وأحرج السلطات الجديدة أمام أنصارها، إلا أن الردود كانت دائما محسوبة بدقة، فليس هناك حديث مجاني عن مواجهة أو خطاب شعبوي مفرغ من الفعل كما كان يحصل في السابق بالهجوم الكلامي على إسرائيل.

وتركزت ردود دمشق على إظهار أن السلطات الجديدة ليس لها خطط لمواجهة إسرائيل أو تهديد أمنها سواء بشكل مباشر أو عبر تحريك أياد فلسطينية. وكان اعتقال قياديين من الجهاد الإسلامي رسالة واضحة عن موقف دمشق لإسرائيل أولا وللفصائل حتى لا تعتقد أن الأراضي السورية ملعب للمواجهة.

ويمكن أن تؤدي حملة العلاقات العامة التي تقوم بها دمشق إلى تغيير كبير في الموقف الغربي تجاهها خاصة في ناحية عدم تهديد المصالح الأميركية أو أمن إسرائيل. وبالتوازي تقوم دمشق بمعالجة وضع المقاتلين الأجانب بشكل سلس بهدف طمأنة الغرب وإسرائيل من جانب وطمأنة المقاتلين الأجانب من ناحية ثانية، فهي لا تريد أن تتخلص منهم وتدفعهم إلى أن يعودوا إلى نشاطهم القديم أو أن ينفذوا عمليات انتقامية ضدها، وفي نفس الوقت تريد تقييد أنشطتها وتمكينهم من وظائف شرفية في النظام تحفظ قيمتهم وعمليا فهي لا تعطيهم أيّ دور.

وبعد مصير الآلاف من المقاتلين الأجانب والذين تم تعيين بعضهم في مناصب داخل الحكومة الجديدة، أحد أبرز العقبات في طريق رفع العقوبات الغربية. وقد طالبت الدول الغربية بإبعاد هؤلاء، كشرط للحصول على تخفيف إضافي للعقوبات. لكن الشرع بحسب مقابلة أخيرة مع "نيويورك تايمز" يواجه معضلة؛ إذ يجب أن يُرضي هؤلاء المقاتلين كي لا ينقلبوا ضده أو ينفذوا عمليات انتقامية داخل البلاد.

وضمن سياسة الطمأنة، ألمح الرئيس السوري إلى أن حكومته قد تمنح الجنسية السورية للمقاتلين الأجانب الذين عاشوا سنوات طويلة في سوريا و"ثبتوا إلى جانب الثورة."

وسلّمت الولايات المتحدة سوريا الشهر الماضي قائمة بثمانية شروط تريد من دمشق الوفاء بها، منها تدمير أيّ مخزونات متبقية من الأسلحة الكيميائية وضمان عدم منح أجانب مناصب قيادية في الحكم.

وسوريا في أمسّ الحاجة إلى تخفيف العقوبات حتى يتعافى اقتصادها الذي انهار تحت وطأة حرب امتدت ١٤ عاما فرضت خلالها الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا عقوبات صارمة في محاولة للضغط على الرئيس السابق بشار الأسد.

وأصدرت الولايات المتحدة في يناير إعفاء لمدة ستة أشهر من بعض العقوبات لتشجيع المساعدات لكن تأثير هذا الإجراء كان محدودا.

وأبلغت مصادر رويترز في مارس بأن واشنطن ستمدد هذا التعليق لمدة عامين إذا جرت تلبية جميع المطالب الأميركية وربما تصدر إعفاء آخر.

وكانت المسؤولة الأميركية الكبيرة ناتاشا فرانشيسكي، نائب مساعد وزير الخارجية المكلفة بالملف السوري، قد سلمت قائمة الشروط لوزير الخارجية السوري أسعد الشيباني في لقاء جمعهما على هامش مؤتمر المانحين لسوريا في بروكسل في ١٨ مارس.

وسعى الشيباني في أول كلمة له أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الجمعة إلى إظهار أن سوريا تلبي بالفعل هذه المطالب، بما في ذلك ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبحث عن أميركيين مفقودين في سوريا.

وجاءت كلمته متوافقة مع محتوى الرسالة السورية الخاصة إلى الولايات المتحدة.

وفي الوثيقة المكونة من أربع صفحات، تتعهد سوريا بانشاء مكتب اتصال في وزارة الخارجية مهمته البحث عن الصحافي الأميركي المفقود أوستن تايس، كما تورد بالتفصيل إجراءاتها للتعامل مع مخزونات الأسلحة الكيميائية، ومنها تعزيز روابط الاتصال مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لكن الرسالة لم تورد الكثير من التفاصيل عن مطالب رئيسية أخرى مثل إبعاد المقاتلين الأجانب ومنح الولايات المتحدة الإذن بشن ضربات لمكافحة الإرهاب.

وأكد متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية أن واشنطن تلقت ردا من السلطات السورية على طلب أميركي باتخاذ "تدابير محددة ومفصلة لبناء الثقة".

وأضاف "نقيّم الآن الرد، وليس لدينا ما نقوله (عن الأمر) في الوقت الحالي." وأردف قائلا إن الولايات المتحدة "لا تعترف بأيّ كيان بوصفه الحكومة السورية وإن أيّ تطبيع للعلاقات في المستقبل سيحدّد بناء على الإجراءات التي تتخذها السلطات المؤقتة."

بإشراف الهيئة الشرعية.. تدريبات للأطفال على حمل السلاح بحماة

حماة/ جمانة الخالد

يعتبر تعليم الأطفال حمل السلاح وغرس مفاهيم القتال في أذهانهم يعدّ خطراً حقيقياً يهدد مستقبلهم، خاصة في مجتمع أنهكته الحروب والصراعات. فمثل هذه الممارسات تزرع بذور العنف في نفوس الناشئة، وهو ما يصعب معالجته لاحقاً في بلد بأمسّ الحاجة لتعزيز ثقافة السلام والتسامح.

ولم تحترم أطراف الصراع في سوريا خصوصية الأطفال وتركيم لعيش حياتهم، وعملوا على تجنيدهم لخدمة مشاريعهم السياسية وفصائليتهم.

نشر رئيس الهيئة الشرعية في "حماة" "عبد الناصر العلوان" المعروف باسم "أبو إسلام الحموي" صوراً لتدريبات يجريها لفتيان قاصرين على حمل السلاح.

وبشكل صريح، استخدم "الحموي" حسابه على فايسبوك لنشر صورٍ لتدريبات على استخدام السلاح، تظهر وجود يافعين مشاركين فيها، مستشهداً بآيات قرآنية وأحاديث نبوية عن أهمية الاستعداد للقتال وتعلّم الرماية، علماً أن الشواهد الدينية لا تدعو لتعليم الأطفال حمل السلاح.

صفحات محلية تداولت الصور على نطاق واسع، وقالت أن التدريبات أجريت برعاية مديرية الأوقاف في "حماة"، لكن المديرية لم تصدر أي تعليق رسمي ينفي أو يؤكد ذلك.

وعبد الناصر علوان، رئيس الهيئة الشرعية في "حماة" وعضو المجلس الإسلامي السوري، درس في معهد الفتح الإسلامي وتخرّج من "الأزهر الشريف" في "القاهرة"، ثم عمل مدرّساً وخطيباً في قرى ريف "حماة".

وكان قد لجأ "العلوان" إلى الشمال السوري خلال سنوات الثورة، حيث عمل في المحاكم الشرعية فترأس محكمة "حماة" الشرعية، وعمل في محكمة "ترملا" ومحكمة "الفتح" في "إدلب".

إضافة إلى مشاركته في الحملات العسكرية وعمله في لجان الصلح في المناطق "المحررة سابقاً"، ويعمل حالياً مدرّساً في جامعة "أرام للعلوم" ومديراً لمعهد "البيان" فرع مدينة "الباب" شمال "حلب".

وكان مز ضمن قيادات فصيل "أحرار الشام" وتعرّضا معاً عام ٢٠٢٣ للاعتقال على يد "هيئة تحرير الشام" بعد مشاركتهما في اجتماع مع مسؤولي الجهاز الأمني في الهيئة وقائد الهيئة حينها والرئيس الحالي "أحمد الشرع"، إثر مطالبتهم خلال الاجتماع بإطلاق الهيئة سراح معتقلين من "حماة" اعتقلتهم "الهيئة" بتهمة التحريض وإثارة الفتن.

ويشكّل تعليم الأطفال حمل السلاح وتربيتهم على قيم العنف والقتال خطراً على مستقبلهم ومستقبل مجتمعاتهم، حيث تبنى في أنفسهم بذور العنف التي يصعب ردعها لاحقاً في بلدٍ يحتاج الكثير من بناء قيم السلام ونبذ العنف بعد كل ما شهده من خسائر.

ومن الناحية القانونية، فقد نصّ الإعلان الدستوري في مادته الثامنة على التزام الدولة بمكافحة جميع أنواع وأشكال التطرف العنيف، ولا شكّ أن هذه الحالة واحدة من أشدّ حالات التطرف بل وبناء جيل متطرف وعنفي.

كما تقول المادة ١٢ من الإعلان الدستوري، أن جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان التي

صادقت عليها "سوريا" جزءاً لا يتجزأ من الإعلان.

ومن بين تلك المعاهدات اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري التابع لها والذي ينص في المادة ١ منه على أن الحد الأدنى من العمر المسموح به للمشاركة في الأعمال الحربية ١٨ عاماً.

وتنص المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لكي تضمن ألّا يشترك الأطفال اشتراكاً مباشراً في الحرب، والامتناع عن تجنيدهم.

لقد دفعت "سوريا" ثمناً باهظاً لتربية أجيال متعاقبة على العنف وتمجيد القتال، في وقتٍ لا تزال فيه الفرصة قائمة أمام الأجيال الناشئة للعيش بسلام بعيداً عن قيم العنف والسلاح، والتوجّه نحو العلم والبناء لبلد يحتاج الكثير من همم أجياله القادمة بعد أن خسر كثيراً من أبنائه خلال سنوات من العنف الذي دمّره إلى حدّ بعيد.

الصناعة الدوائية الوطنية تواجه تحديات الإغراق والتهريب وتطالب بدعم حكومي عاجل

تقرير/ سلاف العلي

تُعتبر الصناعة الوطنية السورية، ولا سيما الصناعة الدوائية، إحدى أهم ركائز الاقتصاد الوطني، لدورها الأساسي في توفير فرص العمل، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، تواجه هذه الصناعة الحيوية تحديات خطيرة تهدد استمراريتها، نتيجة سياسة السوق الحر، وإنهاء الدعم الحكومي، وتخفيض الرسوم الجمركية، بالتوازي مع تفشي ظاهرتي التهريب والإغراق في الأسواق المحلية.

وأكد خبراء اقتصاديون أن التهريب والإغراق يمثلان أبرز العقبات التي تواجه الصناعة المحلية، حيث تُغرق الأسواق ببضائع أجنبية تُباع بأسعار تقل عن كلفتها الحقيقية، مما يؤدي إلى منافسة غير عادلة مع المنتج المحلي. وأوضح الخبراء أن هذه الظاهرة تؤثر سلباً على الطلب على المنتجات الوطنية، وتدفع المصانع إلى تخفيض إنتاجها أو الإغلاق الكامل، مما يرفع معدلات البطالة ويهدد الاستقرار الاقتصادي.

وفي هذا السياق، أشار عدد من الصناعيين إلى أن حكومة دمشق اعتمدت خلال السنوات الماضية سياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادي تحت شعار «الاقتصاد الحر التنافسي»، مما أدى إلى إنهاء الدعم للصناعات الوطنية وتخفيض الرسوم الجمركية على بعض الواردات. واعتبر الصناعيون أن هذه السياسات، رغم توسيع خيارات المستهلكين نظرياً، أضرت كثيراً بالمنتجين المحليين الذين وجدوا أنفسهم

في منافسة غير متكافئة مع المنتجات المستوردة الرخيصة.

كما حذر بعض الخبراء من أن تدفق السلع المهربة والمستوردة بأسعار منخفضة أدى إلى تآكل القدرة التنافسية للصناعة المحلية، حيث بات من الصعب على المصانع الوطنية بيع منتجاتها بأسعار تغطي تكاليف الإنتاج. وأضافوا أن هذا الواقع يضعف أرباح الشركات، ويحد من قدرتها على الاستثمار والتطوير، مما يفاقم من حالة الركود الاقتصادي.

وفيما يخص القطاع الدوائي بشكل خاص، عبّر أصحاب معامل الأدوية عن قلقهم العميق إزاء ارتفاع التكاليف التشغيلية نتيجة الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة، مثل ضريبة الدخل التي تصل إلى ٣٣-٣٥٪، ورسوم تصدير مستحدثة تبلغ ٦٪ من قيمة فاتورة التصدير. وأوضحوا أن هذه الأعباء المالية الإضافية تهدد استدامة الإنتاج المحلي، وتدفع بالعديد من الشركات إلى التفكير بوقف بعض خطوط الإنتاج، لا سيما الأصناف الدوائية منخفضة الربحية المرتبطة بالأمراض المزمنة والمستعصية.

ونبّه عدد من الاقتصاديين إلى أن استمرار الضغط المالي والإداري على معامل الأدوية سيدفع المرضى السوريين إلى الاعتماد على البدائل المستوردة مرتفعة الأسعار، أو اللجوء إلى الأدوية المهربة التي تفتقر غالباً إلى معايير الجودة والمأمونية، مما يشكل خطراً مضاعفاً على الصحة العامة.

في هذا السياق، دعا خبراء صناعيون واقتصاديون الحكومة السورية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الصناعة الوطنية، وعلى رأسها، الإلغاء الفوري للقرارات المتعلقة بالرسوم الجديدة المفروضة على الإنتاج والتصدير، وفتح حوار موسع مع أصحاب المعامل والمجلس العلمي للصناعات الدوائية بهدف وضع آليات عادلة تراعي ظروف الإنتاج المحلي.

كما دعوا إلى، دعم استيراد المواد الأولية وتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها، وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير بما يخدم استمرار عمل المصانع المحلية، وتحسين دور المجلس العلمي للصناعات الدوائية وإعادة تشكيله عبر انتخابات شفافة تراعي المتغيرات الراهنة.

وشدد الخبراء على أن الصناعة الوطنية تواجه خطراً حقيقياً يهدد الاقتصاد الوطني، مؤكدين أن دعم القطاع الصناعي المحلي، خاصة الصناعات الدوائية، لم يعد خياراً بل ضرورة ملحّة لضمان استمرار عجلة الإنتاج وحماية الأمن الصحي والغذائي للبلاد.

كما اعتبر الخبراء أن دعم قطاع الصناعات الدوائية يتعدى البُعد الاقتصادي إلى بُعد صحي ووطني، حيث أن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأدوية وتأمين وصول الدواء الأمن والفعال للمواطنين، وخصوصاً الشرائح الأكثر ضعفاً، أصبح مهمة وطنية لا تحتمل التأجيل.

وفي ختام مداخلاتهم، لفت الخبراء إلى أن قطاع الصناعات الدوائية في سوريا كان، وما زال، قطاعاً حيوياً قادراً على تحقيق عائدات بالقطع الأجنبي من خلال التصدير إلى الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى كونه قطاعاً علمياً يستقطب الكفاءات الوطنية من خريجي كليات الطب والصيدلة. وطالبوا الحكومة بوضع هذا القطاع الحيوي في مقدمة أولوياتها لضمان صموده وتطوره في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية المتزايد.

قرار حكومي مفاجئ يحوّل تطبيق «شام كاش» إلى أداة نفوذ مالي خاص في سوريا

تقرير/ ا ـ ن

فجّرت وزارة المالية في سلطة دمشق جدلاً واسعاً بعد إصدارها قراراً مفاجئاً يقضي بتحويل رواتب جميع العاملين في القطاع العام، الإداري والاقتصادي، إلى تطبيق «شام كاش»، بدلاً من المصارف الحكومية المعتمدة سابقاً. القرار الذي صدر دون تمهيد أو نقاش علني، اعتُبر من قبل خبراء ومتابعين بمثابة خطوة غير مدروسة، تضع مستقبل المعاملات المالية لموظفي الدولة في يد جهة خاصة، ضمن بيئة تعاني من ضعف البنية التحتية التقنية وغياب التنظيم القانوني الصارم.

ويعمل تطبيق «شام كاش» عبر بنك صرافة خاص غير حكومي، ويقدم خدمات مالية متعددة تشمل استلام الرواتب، دفع الفواتير والمخالفات، تحويل الأموال بين المستخدمين، والسحب النقدي من خلال شبكة من الوكلاء المحليين مثل شركتي الفؤاد والهرم. ورغم أن التطبيق يُوفّر تقنياً واجهة بسيطة لا تتطلب حساباً مصرفياً، ويمكّن المستخدم من الوصول إلى راتبه دون الحاجة للذهاب إلى المصرف، إلا أن الواقع يكشف عن تحديات كبيرة وملاحظات قانونية وإجرائية تتعلق بشرعية عمل التطبيق، وآليات ارتباطه بالمصرف المركزي، ومدى التزامه بحماية بيانات المستخدمين.

ويأتي قرار تحويل الرواتب في ظل استمرار انقطاعات الكهرباء، التي لا تتجاوز في بعض المناطق ٢ إلى ٤ ساعات يومياً، إلى جانب ضعف شبكة الإنترنت وارتفاع تكاليف خدمات الاتصالات. ويُعد ذلك عائقاً أمام تشغيل الهواتف المحمولة أو أجهزة السحب لدى الوكلاء، مما يعيق وصول الموظفين إلى رواتبهم، ويضعف فاعلية التحول الرقمي المنشود. وتزداد المشكلة تعقيداً في الأوساط الريفية وبين كبار السن من الموظفين الذين لا يمتلكون الخبرة الكافية باستخدام التطبيقات الرقمية، وسط غياب أي حملات توعية أو تدريب رسمية.

ويحذر مختصون من تداعيات هذا القرار على القطاع المصرفي الحكومي، حيث من المتوقع أن تخسر المصارف العامة كتلة الرواتب التي كانت تستقبلها شهرياً، إلى جانب خسائر في العمولات الناتجة عن عمليات السحب والتحويل، وتجميد ملايين الحسابات، وتقليص الحاجة إلى الفروع والكوادر البشرية. وقد يؤدي ذلك إلى تهميش الدور المالي للمصارف الحكومية، وربما إغلاق بعض فروعها مستقبلاً.

في المقابل، فإن الجهة المشغّلة لتطبيق «شام كاش» ستحقق مكاسب ضخمة، من بينها السيطرة على كتلة مالية شهرية هائلة من رواتب الموظفين، والتحكم بالبيانات المالية لأكثر من مليون شخص، وجني إيرادات من العمولات عند كل عملية دفع أو سحب أو تحويل. كما يعزز التطبيق من انتشاره الجغرافي والتجاري عبر توسيع شبكة الوكلاء، مع احتمالات مستقبلية لاستخدام البيانات لأغراض تسويقية أو تجارية في ظل غياب رقابة قانونية شفافة.

ويرى مراقبون أن هذا القرار يمهد لتحول التطبيق من مجرد منصة لصرف الرواتب، إلى أداة نفوذ اقتصادي رقمي طويل الأمد، ويؤسس تدريجياً لانسحاب الدولة من المشهد المالي الرقمي، لصالح شركات خاصة. كما يتوقع أن تتوسع خدمات «شام كاش» لاحقاً لتشمل عمليات الشراء، ودفع الرسوم الحكومية، وغيرها من التعاملات، بما يكرّس احتكاراً رقمياً واسعاً لا يراعي الشفافية أو العدالة في تقديم الخدمات.

إن ما يحدث اليوم، بحسب مختصين، ليس مجرد تحول تقني، بل إعادة تشكيل لخريطة النفوذ المالي في سوريا، في وقتٍ لا تزال فيه البنية التحتية ضعيفة، وتنعدم فيه الثقة العامة بالتطبيقات الخاصة، وتغيب فيه الأطر القانونية الناظمة والرقابة المؤسسية. وفي ظل هذه المعطيات، فإن مستقبل المعاملات المالية في البلاد لم يعد حكراً على الدولة، بل أصبح مرهوناً باستراتيجيات شركات خاصة، تسعى لتعزيز نفوذها تحت غطاء التحول الرقمي.

الصرافات الآلية ترهق موظفين في وسط سوريا

تقرير/ جمانة الخالد

يعاني السوريون بشكل متكرر شهريًا من أزمة تعطل الصرافات الآلية، حيث يقف المئات منهم ساعات طويلة أمام تلك الآلات علّهم يستطيعون الحصول على رواتبهم، لكن دون جدوى لتتزايد الشكاوى من الازدحام وتعطل الأجهزة والمشاحنات التي قد تنشب بسبب الضغط الكبير.

ويواجه العاملون في قطاع الدولة والمتقاعدون، الذين يتقاضون رواتب حكومية، صعوبات كبيرة في الحصول على رواتبهم، على الرغم من إعلان الحكومة السورية عن صرفها، وعن منحة مالية بمناسبة حلول عيد الفطر، وذلك لأسباب متعددة، ما تسبب بحدوث أزمة.

أفادت مصادر محلية في محافظتي حماة وحمص وسط سوريا، أن تعطل أجهزة الصراف الآلي وطوابير الانتظار الطويلة أمام القلة العاملة منها، كشف عن أزمة جديدة تعصف بالسوريين.

وأرجعت مسؤولة في فرع "المصرف التجاري" بحماة، السبب الرئيسي في أزمة الصرافات إلى أن بعض الموظفين حصلوا على إجازات مدفوعة، ما تسبب بتوقف المهندسين الفنيين المسؤولين عن صيانة الصرافات، وبالتالي خروج عدد كبير منها عن الخدمة.

وشددت المسؤولة على ضرورة معالجة هذه المشكلات بشكل عاجل كي لا تتفاقم الأزمة، وإعادة الحياة إلى طبيعتها، حيث إن بعض الموظفين الموجودين داخل البنوك يقدّمون خدمات إضافية مستفيدين من خبرتهم لصيانة الأعطال البسيطة حتى الآن.

وأشارت إلى أن الحكومة كلفت موظفين لتأمين الصرافات ولتنظيم الأدوار ما ساعد بتحسين الوضع بشكل جزئي، إلا أن الحاجة الأساسية تبقى في توفير السيولة بشكل دائم داخل الصرافات، معتبرة أن هذا هو الحل الوحيد لتجاوز الأزمة.

ويشير موظفون إلى أن هناك أسبابا كثيرة تحول دون قبض الرواتب، أبرزها تعطّل جزء كبير من الصرافات الآلية، ما زاد الضغط على صرافة أو اثنتين فقط إضافة إلى نفاد الأموال بسرعة بعد حصول عدد من الواقفين في الطوابير على مخصصاتهم اليومية.

وأعلن مدير عام المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات "مشهور محمد الزعبي" قيمة الكتلة المالية التي صرفتها المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات كمعاشات للمتقاعدين المدنيين في سوريا، مشيرًا إلى أن الرواتب المدفوعة عن شهر كانون الثاني/ يناير الماضي ٥٧ ملياراً و٦٥٨ مليون ليرة سورية، وعن شهر شباط/ فبراير ٥٧ ملياراً و٥١٠ ملايين ليرة، تم صرفها في مواعيدها.

ووفقاً للمسؤول فإن تلك الإجراءات هي للتأكد من أوضاع المتقاعدين والمستحقين عنهم، نظراً لاحتمال وجود حالات تستوجب إيقاف الحصة المعاشية بالنسبة للمستحق أو التعويض العائلي عن المتقاعد كالطلاق أو الزواج أو وجود أبناء في مراحل التعليم ما بعد الثانوي.

ويتطلب استمرار حصولهم على حقهم من التعويض العائلي تقديم مصدقة دراسية وفق التشريعات الناظمة لعمل المؤسسة، وذلك حتى لا تتراكم على المستحق للمعاش ذمم مالية كبيرة ترهقه أثناء الاسترداد.

وعن خطة المؤسسة الاستثمارية للعام الحالي بين الزعبي أن المؤسسة تعمل على إنجاز الربط الشبكي مع جهات عامة أخرى كالتأمينات الاجتماعية والشؤون المدنية، لتبسيط إجراءات حصول المتقاعدين وورثتهم على البيانات، إضافة إلى مشروع الأرشفة الإلكترونية للوثائق.

حمص.. استياء من تكاليف جواز السفر

حمص/ بسام الحمد

أثارت التكاليف الباهظة لإصدار جواز السفر السوري حالة استياء واسعة بين السوريين، خاصة في ظل عدم تنفيذ المسؤولين الجدد وعودهم بتعديل تلك الرسوم التي تتراوح بين ٣٠٠ دولار للجواز العادي و٨٠٠ دولار للجواز المستعجل.

ودفع غياب التوضيحات الرسمية من قبل وزارة الداخلية أو إدارات الهجرة والجوازات في مختلف المحافظات، السوريين للتساؤل باستمرار عن موعد فتح باب التقديم للحصول على جواز السفر العادي (غير المستعجل)، مُعبّرين عن غضبهم الشديد لاستمرار إغلاق باب التسجيل للجواز العادي.

موظف في دائرة هجرة بحمص، أوضح أن العمل حاليا مستمر بمعاملات إصدار جوازات السفر الفورية فقط في مختلف دوائر الهجرة، مشيراً إلى أن العمل في دائرة القنيطرة لا زال متوقفاً.

وقال الموظف إن المعاملات تقتصر في الوقت الراهن على الجوازات المستعجلة التي تبلغ قيمة استصدارها نحو مليوني ليرة سورية (نحو ١٥٣ دولار أميركي)، مشيرا إلى أنه لا جديد يذكر حول تقديم الطلبات عبر البوابة الإلكترونية الحكومية "أنجز".

واستأنفت مؤخرًا إدارة الهجرة والجوازات منح جواز السفر الفوري بعد توقف المنصة خلال فترة العيد، حيث تستغرق مدة الإصدار نحو ٧٢ ساعة، بينما لم تنشر المعرفات الرسمية لوزارة الداخلية، أي تحديثات حول استئناف إصدار جوازات السفر، حتى ساعة نشر المادة.

وتبلغ تكاليف استخراج الجواز العادي ٣١٢,٠٠٠ ليرة سورية، ويصدر خلال مدة بين ٣٠ و٤٥ يومًا، بينما يدفع صاحب الطلب للحصول على جواز السفر المستعجل ٤٣٢,٧٠٠ ليرة، ويصدر خلال ١٥ يوماً، ولاستصدار جواز السفر الفوري ٢,٠١٠,٧٠٠ ليرة، خلال يومين.

واستنكر كثير من السوريين خلال تعليقات عبر موقع التواصل "فيسبوك" عدم تخفيض تكاليف استخراج جواز السفر السوري داخل البلاد وخارجها أيضا، التي تتراوح بين ٣٠٠ دولار أميركي للعادي و٨٠٠ دولار للمستعجل، كما عبّر البعض عن غضبهم لعدم فتح باب التسجيل للجواز العادي.

المكلف بتسيير أعمال "إدارة الهجرة والجوازات" السورية، وليد عرابي، كان له تصريح في نهاية كانون الأول/ يناير الماضي، وعد خلاله أن يتم فتح التسجيل على جواز السفر العادي والمستعجل "خلال فترة قصيرة"، لافتًا إلى أن المتاح هو فقط "الجواز الفوري".

وحول أسعار جواز السفر السوري، قال عرابي حينها إنه لا يوجد تغير في الوقت الحالي لأسعار الجواز، علماً أن موضوع تعديل سعر الجواز قيد الدراسة، وسيتم التعديل في أقرب وقت ممكن، منوهاً إلى تعديل مدة صلاحية الجواز إلى ٦ سنوات للجميع دون استثناء.

وكشف مسؤول في حكومة تصريف الأعمال السورية السابقة عن حزمة من التعديلات على جواز السفر السوري "قيد الدراسة"، طالباً في الوقت ذاته من السوريين عدم الاستعجال في التقدم للحصول على جوازات سفر جديدة، خصوصاً الذين لا يوجد لديهم حاجة للجواز، بهدف التخفيف من الازدحام قدر المستطاع، وافساح المجال لأصحاب الحاجة والضرورة ليتقدموا على جوازات السفر.

يشار إلى أنّه في آخر تصنيف لقوة جوازات السفر حول العالم، الصادر عن موقع "passportindex" لسنة ٢٠٢٥، لا يزال جواز السفر السوري يتذيل قائمة الترتيب مع أفغانستان، إذ يتيح لحامله الدخول لتسع دول فقط دون تأشيره و٣١ عند الوصول، بينما يحتاج حامله لتأشيرة في ١٥٨ دولة.

البابا فرنسيس.. صوت الحق في زمن الحرب

بقلم/ سري القدوة

مواقف مهمة ومشرفة اتخذها الراحل البابا الراحل فرنسيس خلال حرب الإبادة والعدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني حيث كان قد دعا في العديد من المناسبات واللقاءات، لوقف الحرب والسماح بوصول المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، إضافة إلى موقفه الداعم لتحقيق السلام العادل في فلسطين على أساس حل الدولتين، واصفا ما يجري في قطاع غزة بالخطير جدا، وجدد في العديد من دعواته لوقف حرب الإبادة الإسرائيلية المتواصلة منذ أكثر من ١٥ شهرا، وفي مقتطفات من كتاب نشر في ديسمبر من العام الماضي، قال البابا إن بعض الخبراء الدوليين قالوا إن «ما يحدث في غزة يحمل خصائص الإبادة الجماعية»، وأضاف «لقد تم قصف الأطفال هذه قسوة، هذه ليست حربا».

وقد عبر الفاتيكان في أكثر من موقف برفضه لخطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتهجير الفلسطينيين من غزة و»الاستيلاء» على القطاع مؤكدا إنه يتعين السماح للفلسطينيين بالبقاء على أراضيهم مضيفا «لا للترحيل، وكل من ولد وعاش في غزة يتعين أن يبقى على أرضه» مشيرا إلى أن «خطة الرئيس الأميركي للاستيلاء على قطاع غزة ليست منطقية»، وأنه لا ينبغي تهجير الفلسطينيين لأن ذلك من شأنه أن يخلق توترات في المنطقة وقد دعا الفاتيكان إلى حل قيام دولتين لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وكان البابا الراحل فرنسيس بابا الفاتيكان قد انتقد الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة، واصفا الوضع الإنساني في القطاع الفلسطيني بأنه «خطير ومخزٍ للغاية»، وفي خطابه السنوي أمام الدبلوماسيين الذي ألقاه نيابة عنه أحد مساعديه، بدا أن البابا فرانسيس يشير إلى الوفيات الناجمة عن برد الشتاء في غزة، حيث لا توجد كهرباء تقريبا، مضيفا انه لا يمكننا قبول تجمد الأطفال حتى الموت بسبب تدمير المستشفيات أو قصف شبكة الطاقة» وعادة ما يكون البابا، بصفته زعيم الكنيسة الكاثوليكية التي يبلغ عدد أتباعها ١,٤ مليار نسمة، حذرا بشأن الانحياز إلى أي من أطراف الصراعات، لكنه صار في الأونة الأخيرة أكثر صراحة فيما يتعلق بالحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة.

وهاجمت حكومة الاحتلال المتطرفة بابا الفاتيكان حيث انتقدت تلك التعليقات بشدة مدعية إن تصريحات البابا تصل إلى حد «الاستخفاف» بمصطلح الإبادة الجماعية بينما اتهمت إسرائيل البابا الراحل بازدواجية المعايير اثر تنديد الحبر الأعظم بقصف الأطفال في غزة ووصفه ذلك بأنه «وحشية»، وذلك في أعقاب غارة إسرائيلية على القطاع أسفرت عن مقتل سبعة أطفال من عائلة واحدة، وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية في حكومة الاحتلال المتطرفة قالت عبر بيان لها إن تصريحات البابا مخيبة للآمال بشكل خاص لأنها منفصلة عن السياق الحقيقي والواقعي.

رحل البابا فرانسيس في الوقت الذي تواصل حكومة الاحتلال حربها في الضفة الغربية والتهديد بمواصلة الحرب في قطاع غزة غير مبالية بكل النداءات الدولية ومستمرة في تنفيذ المجازر الوحشية والدموية وتمنع وصول المساعدات وتستخدم التجويع كسلاح في حربها ضد الشعب الفلسطيني الذي يطالب بحقوقه العادلة والمشروعة.

انه في الوقت يطالب العالم اجمع بموقف المجازر وأهمية استمرار التهدئة واحترام وقف إطلاق النار تمارس حكومة الاحتلال اليمينية المتطرفة عمليات التطهير العرقي وارتكاب المجازر بالقصف بالمسيرات في مخيم طولكرم وجنين ومخيمها وإبادة العشرات من الأسر والأطفال في إرهاب دولة منظم التي تستهدف الوجود الفلسطيني.

سفير الإعلام العربي في فلسطين
رئيس تحرير جريدة الصباح الفلسطينية

باتجاه قمة عربية غامضة الرؤية

مجازفة وأي مجازفة.. توقّع أي «سيناريو» منطقي لأحداث المنطقة العربية وسط تسارع العد التنازلي للقمة العربية المقررة في ١٧ مايو (أيار) المقبل!

فالأمور مفتوحة على كل الاحتمالات، بلا ضوابط تتحكّم ولا مكابح تمنع الوصول إلى الهاوية. وأسباب ذلك عديدة، في مقدمتها غموض تعامل واشنطن مع ملف طهران، وتصعيد حكومة اليمين الإسرائيلية هجمتها الاحترافية في قلب المشرق العربي حيث «تدير» التشرذم والتفتيت وتزوير التاريخ. وفي المقابل، تبدو الصورة ضبابية على مد النظر... من لبنان والأردن إلى سوريا والعراق.

توقيت تطوّرات الأردن الأخيرة يستحق قراءة دقيقة. وسيكون من السذاجة المفرطة فصله عن مخطط بنيامين نتنياهو القاضي بتغيير الواقع الفلسطيني في غزة والضفة وفرض تداعياته على كيانات «الجوار». وطبعاً سيكون من السذاجة أيضاً ألّا يضع اليمين اعتبارات الاستفزاز والاستقواد والاستغلال في حسابات تعاطيه مع حالات «الإسلام السياسي» بوجهيه السنّي والشيعي.

هنا يقول المنطق إن بعض فصائل «الإسلام السياسي» ذات الحضور غير المنكور في الأردن تشعر بقلق متعدّد الأوجه:

أولها، أن مشروع «الوطن البديل» حاضر دائم في أدراج «المؤسسة» السياسية الإسرائيلية، فكيف عندما يفرض اليمين المتطرّف برنامج عمله على الداخل الإسرائيلي، والحليف الأميركي، والجيران العرب...

وثانيها، أن مغامرة «حماس» يوم ٧ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٣ غيّرت حقائق على الأرض مهما قيل عن التعاطف العالمي مع شهداء قطاع غزة الأبرياء. بل، وأعطت قوة دفع إضافية لنتنياهو لابتلاع الضفة الغربية بدءاً من جنين وطولكرم وضواحي القدس.

وثالثها، أن رهان بعض «الإسلاميين» على التغيّر السوري أثبت حتى الآن أنه ما كان في محله. إذ تبيّن أن لدى «القيادة المؤقتة» في دمشق مصالح عملية تفوق بأهميتها الاعتبارات العاطفية، بدليل الموقف السوري السلبي الأخير من الفصائل الفلسطينية المحسوبة على إيران. والحقيقة أن وضعاً من هذا النوع كان مُرتقباً منذ بعض الوقت. إذ لم يكن منطقياً، من الأساس، لفصائل فلسطينية «إخوانية» الجذور والمشارب أصلاً... أن تواصل لسنين دعم نظام يخوّن «لسنّيّة السياسية» و«ربيعشنها» ويستقوي عليها بميليشيات أجنبية!

ورابعها، أن تركيا، القوة الإقليمية الأكبر التي تطرح نفسها حاضنة لـ«الإسلام السياسي» بوجهه السنّي وراعية عريضة وعميقة تنقّي النفوس وتعزّز الاقتناع بالمصير المشترك عند كل المكوّنات.

للأسف لم يحصل بعد أي شيء من هذا القبيل، لأنّ الفراغ الذي تركته «نكسة» إيران تتعجّل إسرائيل «الليكودية» استغلاله، مستقوية بالدعم الأميركي المطلق والتطبيع العربي المتسارع.

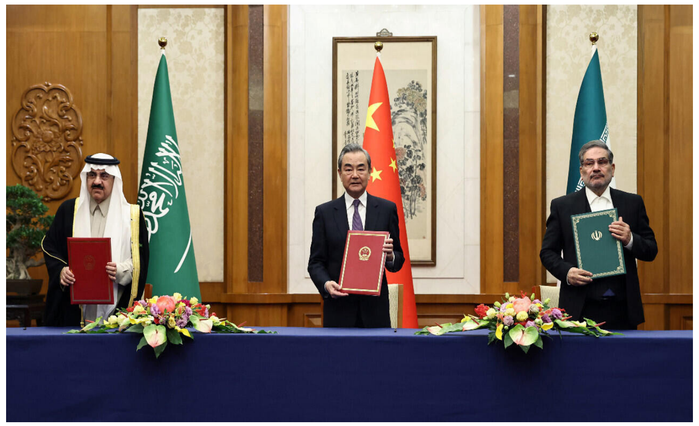

بالنسبة للبنان، يشعر بعض «أصدقاء إسرائيل» القدامى أن هزيمة محور الممانعة يفتح المجال أمامهم لإعادة تكوين «لبنان آخر» بشروطهم وشروطها. وهنا تبرز التناقضات إزاء مسائل جوهرية، منها: طريقة نزع سلاح «حزب الله»، وإعادة بناء الدولة اللبنانية طائفياً وانتخابياً وأمنياً ومالياً، وطبيعة «العلاقة» مع إسرائيل التي تتقاسم مع لبنان حدوداً بَرّية وبحرية في منطقة جرفية ذات ثروات واعدة.

أما على صعيد المكوّنات العابرة للحدود بين إسرائيل وكل من لبنان وسوريا، فإن لدى إسرائيل أفخاخاً كثيرة، طائفية ودينية وعرقية، كفيلة بتدمير «جارتيها» الشماليتين. والواقع أنّ الحكومة الإسرائيلية، التي يستبعد العقلاء أن تتخلّى عن «قانون المواطنة» الذي سبق أن أقَرّته، أو مشروع «إسرائيل الكبرى» الذي يؤمن به ويدعو له وزراء في حكومتها، ماضية قدماً في العبث بهويّات عدد من مكوّنات سوريا ولبنان، والأقليات تحديداً.

إنّها تعمل - منذ وقت غير قصير - على «التقسيم الفعلي» عبر نسف أي ثقافة وطنية جامعة... وإن كانت حتى الآن تستخدم تعابير «ملطّفة» كالفيدرالية واللامركزية.

موضوع الأكراد، بالذات، ليس جديداً على الإطلاق، وهو الآن «موضوع على النار» بانتظار اتضاح رد الفعل التركي. أمّا موضوع الموحدين الدروز فإنّه بات يأخذ أبعاداً خطيرة عبر حرب إلغاء صريحة ضد «عروبة» الدروز و«إسلامهم»، ويزداد خطر هذه الحرب عبر التمويل والإغراء التسليحي والتدخل المذهبي والتحريض السيراني... بهدف جعل القرار السياسي للدروز - سواءً في سوريا أو في لبنان - رهن التوجيهات الإسرائيلية.

... ويبقى وضع العراق، حيث ستّعقد القمة العربية المقبلة.

رئيس الوزراء العراقي محمد شيّاع السوداني شخصية واقعية. وهو يعرف الظروف التي سهّلت وصوله إلى منصبه، كما يفهم صعوبة التعايش بين «مشروع الدولة» و«ميليشيات الطوائف». وأكثر من هذا، يعرف السوداني الموقع الجغرافي للعراق، وتكوينه الفئوي، وثرواته الطبيعية، وأخيراً لا آخراً، مصالح القوى العالمية الكبرى فيه.

الرجل يدرك، في هذه الفترة المربكة إقليمياً ودولياً، أن المطلوب من العراق كثير، لكنه كأي عاقل يفهم أن هامش المناورة ضيّق جداً.

وهكذا تظل الحقيقة المرة، أنّه تحت سقف مصالح واشنطن، يجد العراق نفسه - ومثله المشرق العربي كله - طرفاً ثانوياً في «صراع الأحجام» الإسرائيلي الإيراني التركي!

يحتاج لإنعاش.. القطاع الصناعي في سوريا يحتضر

تواجه الصناعة في سوريا خلال المرحلة الراهنة صعوبات وتحديات كبيرة بعضها يتعلق بتدمير البنية التحتية والعقوبات الاقتصادية والانكماش العام في الاقتصاد، فيما يُرجع البعض الآخر إلى غزو المنتجات المستوردة وبخاصة التركية منها الأسواق السورية.

ومع تشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة، تزايدت الآمال بشأن إعادة بناء القطاع الحيوي وإحيائه من جديد، خاصة وأن سوريا لديها مقومات صناعية متنوعة، تجعلها دولة ذات قاعدة صناعية قوية، لكن حتى الآن لم يتم استغلال هذه المقومات.

ويستمر القطاع الصناعي في حالة الانهيار على الرغم من التغييرات التي شهدتها البلاد، وحتى الآن لم تظهر رؤية واضحة أو بوادر لمحاولات إحياء الصناعة لتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني، والتأسيس لبيئة صناعية جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين.

ولازالت البلاد تشهد أزمة كهرباء خانقة، ما أدى إلى تراجع الإنتاج بعد تدمير أكثر من ٣٠ محطة طاقة في البلاد وتعرّض ما لا يقل عن ٤٠ بالمئة من خطوط الجهد العالي في البلاد للتلف.

يضاف ذلك إلى نقص الوقود اللازم لتشغيل المحطات (الفيول) الذي يشغّل المحطات الحرارية، والعقوبات الدولية، ولا سيما على قطاع الطاقة والقطاع المالي، مما زاد حدّة الأزمة.

إضافة إلى ذلك فإن التقلبات الحادة في سعر صرف الليرة أمام الدولار تعد أحد أبرز التحديات التي تواجه الصناعيين في سوريا، فالتذبذب الكبير في سعر الصرف يعرقل التخطيط المالي ويزيد صعوبة اتخاذ قرارات الإنتاج، مما يخلق حالة من عدم اليقين المالي.

تؤثر تقلبات سعر الصرف على هيكل الأجور والرواتب مباشرة، فيصعب على أصحاب المصانع تحديد مستويات دخل ثابتة للعاملين، مما أدى إلى اضطرابات في حساباتهم، ودفع العديد منهم إلى فصل عمال بشكل كامل أو مؤقت إلى حين استقرار سعر الصرف.

كما أن تقييد عمليات السحب النقدي أمام أصحاب المصانع ضمن السياسة النقدية الحالية أضعف قدرتهم على توفير السيولة اللازمة لتشغيل مصانعهم ودفع رواتب العمال.

ويصف صناعيون القطاع الصناعي بأنه "مريض تحت الإنعاش" الذي يتم نزع الأكسجين عنه، وغياب أي محاولة لإنقاذه قبل الاختناق.

وعانى القطاع الصناعي عانى من مشاكل، سواء في تأمين المواد الأولية أو مشاكل حوامل الطاقة أو معوقات التصدير، وهو ما ساهم في "تطفيش" عدد كبير من الصناعيين، ومن صمد منهم من أصحاب الصناعات الخفيفة والمتوسطة الاستهلاكية، يأتي اليوم فلتان السوق ودخول بضائع رخيصة ليشكل عبئاً إضافياً على هذه الصناعات.

لذا يجب تشكيل لجنة بأسرع وقت ممكن تضم صناعيين ومن الوزارات المعنية والمدن الصناعية، لإعادة هيكلة كل القرارات والتشريعات التي كانت سبباً في تراجع الصناعة السورية، ووضع مسار جديد لدعمها وحمايتها، خاصة من المنافسة غير الشريفة.

ويمر القطاع الصناعي السوري بمرحلة شديدة الصعوبة، إذ يعمل في بيئة اقتصادية مضطربة وأمنية غير مستقرة، ويعاني من انخفاض الإنتاج وضعف الاستثمارات وارتفاع تكاليف التشغيل وغياب الحماية الفعلية للمنتجات المحلية.

وبعد الأمن والاستقرار شرطاً أساسياً لاستمرار أي نشاط صناعي أو جذب أي استثمار جديد، إذ لا صناعة ولا إنتاج بدون بيئة آمنة تحفظ رأس المال والعمالة والممتلكات.

وتتمثل أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه الصناعة بضعف الاستقرار الأمني في بعض المناطق الصناعية وانقطاع الكهرباء وارتفاع تكاليف الطاقة وصعوبة الحصول على المواد الأولية محلياً والمستوردة وانخفاض القدرة الشرائية للسكان وتراجع الطلب المحلي.

إلى جانب هجرة الكفاءات الفنية واليد العاملة المدربة إلى خارج البلاد وغياب التمويل البنكي والقروض التشغيلية الميسّرة والتشريعات الضريبية والجمركية غير العادلة مقارنة بالوضع الاقتصادي الراهن وغياب الحماية الفعلية للمنتجات الوطنية أمام تدفق المستوردات.

لذلك يجب تعزيز الأمن والاستقرار في المناطق الصناعية لضمان بيئة آمنة للمستثمرين لصالح حماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير العادلة. ومنح قروض تشغيلية ميسّرة للصناعيين لدعم استمرار الإنتاج.

بالإضافة إلى دعم الصناعات الأساسية التي تلبي الاحتياجات المحلية وتملك فرص تصديرية (الغذائية، الدوائية، النسيجية، الكيميائية). وتأمين الطاقة عبر حلول مستدامة أو دعم الطاقة البديلة للمصانع. وتعديل القوانين الضريبية لتصبح أكثر عدالة ومرونة بما يتناسب مع حجم العمل الفعلي. وتشجيع التصدير من خلال تقديم إعفاءات وحوافز ودعم لوجستي.

وتعرّض القطاع الصناعي في سوريا لهزات عنيفة، وهناك فرص متبقية أمامه للبقاء على قيد الحياة، بمحاولة معالجته بشكل تدريجي، ولكن يجب الحذر من إبقاء الوضع على ما هو عليه، لأن ذلك سيكون بمثابة ترك المريض دون معالجة ليلقى حتفه مع الوقت.

مقارنة بالمستورد.. ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية

تقرير/ مرجانة إسماعيل

سجلت الأسواق السورية في الآونة الأخيرة ارتفاعاً غير مسبوق في أسعار المنتجات الزراعية المحلية، لا سيما الخضار والفواكه الموسمية، ما أثار تساؤلات واسعة بين المواطنين، خاصة مع ملاحظة أن أسعار المنتجات المستوردة أقل من نظيراتها المحلية.

ويُرجع مسؤولون السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع إلى تكاليف الإنتاج الباهظة التي يتحملها المزارع السوري، مشيراً إلى ارتفاع أسعار المحروقات والأسمدة والمبيدات والعمالة، ما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعار البيع للمستهلك.

لكن المنتجات الزراعية المستوردة، رغم تكاليف الشحن والاستيراد، تدخل السوق السورية بأسعار منخفضة، نظراً لحجم الدعم الذي تقدمه دول المنشأ لمصدّريها.

إذ أن دولاً مثل تركيا تقدم دعماً يصل إلى ٣٠٪ من سعر المنتج المصدر، ما يمنح هذه المنتجات قدرة على المنافسة داخل الأسواق السورية ذاتها، في حين أن الدعم الحكومي المحلي شبه معدوم.

كما تلعب عمليات التهريب دوراً أساسياً في هذه المفارقة السعرية، حيث تدخل كميات كبيرة من المنتجات الزراعية إلى السوق السورية بشكل غير شرعي، ما يؤثر سلباً على المنتج المحلي، في ظل افتقار البلاد إلى رقابة فاعلة على الحدود.

ولا يقتصر الخلل على التكاليف فقط، بل يمتد إلى غياب آليات الدعم الفعّال وضعف قدرة المنتج السوري على المنافسة، ما تسبب في فقدان أسواق خارجية مهمة مثل السوق العراقية لصالح المنتجات التركية.

وهناك مفارقة واضحة في أسعار بعض المنتجات السورية التي تُصدّر إلى الخارج بأسعار أقل مما تُباع به في الأسواق المحلية، ما يعكس خللاً في آليات التسعير والدعم والتسويق الداخلي.

لكن رغم ذلك، فإن الحلقات الوسيطة والتجارية هي من تحصد الحصة الكبرى من الأرباح، على حساب المنتج الذي يتحمل أعباء الزراعة والإنتاج. ويواجه السوريون تحديات اقتصادية متزايدة وسط تراجع القدرة الشرائية وارتفاع مستمر في الأسعار.

رغم انخفاض الأسعار.. سوريون مهددون بانعدام الأمن الغذائي

تقرير/ جمانة الخالد

شهدت أسعار المواد الغذائية انخفاضا ملحوظا في الأسواق السورية بعد الإطاحة بنظام بشار الأسد، نتيجة عدة عوامل، يتمثل أهمها في زوال "الأتاوات" التي كانت تفرضها حواجز جيش النظام المخلوع، وتخفيض الرسوم الجمركية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض وسطي تكاليف المعيشة للأسرة السورية.

لكن رغم ذلك، ما يزال هناك تدهور متواصل في المستوى المعيشي في ظل وجود فجوة كبيرة بين بين الدخل والإنفاق، إذ لم تتحسن أجور العاملين في القطاع العام، بينما ارتفعت معدلات البطالة نتيجة عملية "إعادة الهيكلة".

مع انتهاء الربع الأول من العام الحالي، انخفض وسطي تكاليف المعيشة لأسرة مكونة من ٥ أشخاص في سوريا إلى نحو ١٢,٨ مليون ليرة سورية في حين قُدر الحد الأدنى لتكاليف المعيشة بنحو ٨ ملايين ليرة، نتيجة التراجع الملحوظ لأسعار الغذاء، بحسب ما سجل "مؤشر قاسيون".

وانتقلت هذه التكاليف من ١٤,٥ مليون ليرة في بداية كانون الثاني/يناير الماضي إلى ١٢,٨ مليون ليرة في نهاية شهر آذار/ مارس الماضي، بينما انخفض الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة من نحو ٩ ملايين ليرة إلى ما يقارب ٨ ملايين.

وسطي تكاليف المعيشة شهد انخفاضا بنحو ١,٦٧٥ مليون ليرة في نهاية شهر آذار/ مارس الماضي عن وسطي التكاليف في بداية ٢٠٢٥، بينما انخفض الحد الأدنى

بنحو مليون ليرة، بحسب "مؤشر قاسيون". أي إن التكاليف انخفضت فعلياً بنسبة قاربت ١٣ بالمئة خلال الثلاثة الأشهر الأولى من العام الحالي ٢٠٢٥، لكن ذلك لم ينعكس على المستوى المعيشي للسوريين في ظل ثبات الأجور، إضافة إلى تلاعب التجار في سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأميركي.

لكن هذا الانخفاض، ورغم أهميته النسبية، يتوازى مع تدهور متواصل في المستوى المعيشي، إذ ما يزال الحد الأدنى للأجور ثابتاً عند ٢٧٨,٩١٠ ليرة سورية شهرياً، ما يعكس فجوة شاسعة بين الدخل والإنفاق الضروري.

وتتفاقم هذه الفجوة مع تزايد أعداد المتضررين من انقطاع الرواتب وارتفاع معدلات البطالة، في ظل تسارع عمليات "إعادة الهيكلة" التي تزج بالمزيد من العاملين إلى صفوف البطالة، دون وجود بدائل اقتصادية فعالة حتى الآن.

هذا الأجر لا يغطي سوى نحو ٢,١ بالمئة فقط من الاحتياجات الأساسية لأسرة مكونة من خمسة أفراد، في مشهد يُجسّد الاتساع الهائل في الفجوة بين الأجور والإنفاق الضروري، وفق "مؤشر قاسيون".

ويشكل الغذاء ٤٠ بالمئة من إجمالي تكاليف المعيشة شهرياً، إذ انخفض الحد الأدنى لتكاليف الغذاء الأساسية الشهرية لأسرة من خمسة أفراد من ٤,٥٥٠ مليون ليرة سورية في بداية كانون الثاني/يناير الماضي إلى ٣,٢٢٠ مليون ليرة في نهاية آذار/مارس الفائت، بالاعتماد على وسطي أسعار المواد الغذائية في الأسواق الشعبية بالعاصمة دمشق.

بينما تُشكل النسبة المتبقية (٦٠ بالمئة) مجموعة واسعة من الاحتياجات غير الغذائية، تشمل تكاليف السكن والمواصلات والتعليم والرعاية الصحية، واللباس والأدوات المنزلية والاتصالات، وسواها من الجوانب التي تُعد أساسية لضمان مستوى معيشي مستقر، والتي ارتفعت بمقدار ٥,٨ بالمئة في الربع الأول ووصلت إلى ٤,٨٣٠ مليون ليرة بنهاية آذار/مارس المنصرم، وفق "مؤشر قاسيون".

المصرف المركزي يلاحق صرافين عقب سرقات ونصب واحتيال

دمشق/ مرجانة إسماعيل

انتشر صرافو العمل الصعبة وتحديداً الدولار بشكل لا يوصف في الشوارع العامة لا سيما العاصمة السورية دمشق، وخلقت هذه الظاهرة أزمة فعلاً على الأرض، وسط مطالبات من الأهالي بضرورة تدخل السلطات لتنظيمها.

أغلب المتضررون هم مواطنون تصلهم حوالات المساعدات من ذويهم خارج البلاد. أما الأشد خطورة، فهي انتشار عمليات مزورة في السوق، ما فتح مشاكل أكبر بين المواطنين، حيث ناشدت أصوات لتدخل البنك المركزي من أجل وقف هؤلاء الصرافة وتنظيم عملهم، خصوصا وأنه بات ضررا على الاقتصاد الوطني لأنها تبيع العملة للتجار وليس لصندوق الدولة.

ويقود "مصرف سوريا المركزي" مؤخرًا حملة ضد صرافة الشوارع غير المرخصة، بعد أن انتشرت بشكل واسع بكل المدن السورية في مقدمتها دمشق، مع السماح بتداول الدولار في الشوارع بعد سقوط نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد.

وفي إطار تلك الحملة كشف "مصرف سوريا المركزي"، عن ضبط محال تجارية وأشخاص يمارسون أعمال الصرافة والحوالات دون ترخيص.

بحسب المكتب الإعلامي لـ"المصرف المركزي"، فإن الضابطة العدلية للمصرف بالتعاون مع شرطة محافظة دمشق، قامت بضبط بعض العملات الأجنبية المزورة من عملة الدولار الأميركي والريال السعودي، وتم تنظيم الضبوط اللازمة، وإحالتها إلى القضاء أصولاً.

ودعا "مصرف سوريا المركزي" المواطنين إلى عدم التعامل مع أي جهة غير مرخصة، سواء كانت من المحال أو الأشخاص لتنفيذ عمليات الصرافة أو الحوالات المالية، ضمانًا لعدم تعرضهم للضرر الناجم عن انتشار العملات المزورة التي يصعب كشفها، واحتمال تعرضهم للملاحقة القانونية في حال ضُبطت هذه العملات المزورة بحوزتهم.

عقب سقوط نظام الأسد البائد، تحول تصريف العملة في الشوارع إلى ظاهرة بارزة، وتسبب الانتشار العشوائي للصرافين في فوضى كبيرة، لا سيما مع تداول عملات مزورة ووجود مضاربات من قبل كبار التجار، في الوقت الذي غاب فيه دور شركات الصرافة المرخصة والبنوك العامة والخاصة.

واعتبر البعض مهنة الصرافة في الشوارع مصدرًا مربحًا، وتوسعت أعمالهم بشكل لافت، منهم من أوقف سيارة تحمل لافتة "صراف"، ومنهم من حول محله إلى مركز للصرافة.

يواصل "مصرف سوريا المركزي" تثبيت سعر العملة في التعاملات الرسمية مقابل الدولار، بسعر ١٣,٢٠٠ ليرة مقابل الدولار الواحد، بينما في السوق الموازي وصل سعر الصرف إلى ١٠,٣٥٠ ليرة مقابل الدولار الواحد للشراء، و١٠,٥٠٠ للمبيع، وفق أحدث بيانات موقع "الليرة اليوم".

أصبحت هناك فجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي المعتمد من قبل "مصرف سوريا المركزي" والصرافين غير المرخصين بالشوارع، ووصل فارق السعر إلى ما يقرب من ٣ الاف ليرة لكل دولار.

يشار إلى أن "مصرف سوريا المركزي" يعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار تشريع يقضي بإعادة تنظيم قطاع الصرافة بشكل كامل.

كما كان طالب "المصرف المركزي"، في ١١ آذار/مارس الجاري، مكاتب وشركات الصرافة العاملة في المناطق التي كانت خاضعة لـ"القوى الثورية" - إدلب وريف حلب - بالبدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفيق أوضاعها مع الأحكام والقوانين السارية على باقي الشركات والمكاتب المرخّصة لدى المصرف.

ومن شأن الإجراءات التي يتخذها المركزي بشأن ضبط قطاع الصرافة خاصة إغلاق منافذ الصرف غير الرسمية، أن يدفع المواطنين للتوجه نحو "المصرف المركزي" والتعامل معه بالسعر الرسمي، وانتهاء أزمة تقلبات سعر الصرف التي حققت أرباح ضخمة لكثير من تجار السوق السوداء وخلّفت أزمة مالية وخسائر للسوريين الذين يصرّفون بأسعار أقل.

نازحو تل أبيض... يعتمدون على زراعة الخضروات الصيفية لتوفيرها وتأمين القوت

الرقة/ حسن الشيخ

يتجه نازحو مخيم تل أبيض لزراعة الخضروات الصيفية (البقجة) لتأمين حاجتهم منها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال مساحات حقلية مستأجرة، في حين يواجه بعضهم صعوبات متعلقة بالزراعة وتوفر المياه الكافية.

ويعمد نازحو مخيم تل أبيض في كل عام زراعة الخضروات الصيفية ضمن حقول زراعية مستأجرة في محيط مخيمهم أو استثمار مساحات صغيرة ضمنها لزراعتها بأشتال الخضروات المتنوعة كـ (الباذنجان – بندورة- فليفلة..... الخ) خلال شهري (نيسان - أيار) الجاريين.

ويحرص النازحون هذا العام على زراعة الخضروات في ظل الظروف المعيشية الصعبة على وقع غلاء الأسعار للخضروات وتقنين الحصص الغذائية من قبل المنظمات العاملة في المخيم، ويعدون هذا العمل أساساً لتوفير المونة الشتوية، وتوفير الخضار الطازجة في مواسمها.

ويحاول بعض النازحين الذين لديهم خبرة في مجال زراعة الخضروات استثمار مساحات جيدة من «الخضروات الصيفية» لتحويلها لمشروع اقتصادي يدر عليهم ربحاً جيداً برغم التكاليف الكبيرة المتوقعة للزراعة، في حين يتوجه البعض على التركيز على توفير المونة الشتوية، والتخفيف من الاعتماد على الشراء من الأسواق.

وكانت الإدارة الذاتية الديمقراطية اصدرت قراراً بدعم مزارعي القطن والخضروات هذا العام، حيث يأمل النازحون بأن يكون هذا القرار داعماً لهم في زراعتهم، وخاصة توفير مادة المازوت الضرورية لعمل محركات الديزل التي يستخدمونها في زراعتهم.

وعليه أكد النازح علي الخضر على أهمية الاعتماد على الذات وعدم الاتكال على السلة الغذائية من قبل المنظمات الإغاثية، ويصر على أن العمل على زراعة الخضروات أحد السبل المتاحة لهم كنازحين في تأمين أقواتهم، واستثمار مساحات منها لتدر عليهم دخولاً جيدة.

وأردف «زراعة الخضروات تخفف من شراء الخضروات من الباعة، وتقلل من الاعتماد عليهم لعدم استنزاف الجيوب، وكذلك فرصة جيدة للنشاط والابتعاد عن الكسل.

وحول الصعوبات التي يواجهها بين « الخضر « بأن أبرزها تأمين المياه لسقاية الخضروات إذا يعتمدون على مياه قنوات الري الغير منتظمة بسبب اعتمادها على الكهرباء المشغلة لمضخة الري الرئيسية (مضخة ري تل السمن) لذلك هنالك تخوف من ذبول الأشتال وموتها في حال استمرار المشكلة.

من جهته أثر النازح مصطفى الخليل على زراعة مساحة من الخضروات الصيفية (باذنجان - بندورة - فليفة - .... الخ) تقدر بـ ٥ دونم كمشروع استثماري أولاً ثم لتأمين المونة من الفائض حيث يأمل أن تكون هذه الزراعة سبيلاً لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الخضروات لعائلته وتوفير دخل جيد.

ويخطط لتوسيع مشروعه في حال حقق أهدافه من خلاله أكثر لمد يد العون لكافة الاسر والعوائل المحتاجة لتستطيع تأمين احتياجاتها اليومية، ومواجهة الصعوبات الاقتصادية في ظل الأوضاع الحالية.

تراكم القمامة في اللاذقية وريفها.. أزمة تتطلب حلولاً عاجلة

اللاذقية/ سلاف العلي

تعتبر مشكلة تراكم القمامة في شوارع اللاذقية ومدنها وقراها من القضايا الملحة التي تتطلب تعاوناً جاداً بين الجهات الحكومية والمجتمع المحلي لإيجاد حلولٍ مستدامةٍ تضمن بيئةً نظيفةً وصحيةً للجميع.

وتعد مشكلة تراكم القمامة وعدم ترحيلها بانتظام من أبرز المشكلات البيئية التي تعاني منها محافظة اللاذقية، حيث تعود أسبابها إلى ضعف البنية التحتية للخدمات البلدية، إذ تعاني هذه المناطق من نقصٍ في عدد الشاحنات والعمال المخصصين لنقل القمامة، مما يؤدي إلى تباعد الفترات بين عمليات الترحيل.

وعلاوةً على ذلك، يشكل الازدحام السكاني الكبير عبئاً إضافياً على الخدمات البلدية، حيث يزداد إنتاج النفايات بمعدلاتٍ تفوق قدرة الترحيل، في وقتٍ تتزامن فيه هذه المشكلات مع نقص حادٍ في الإمكانيات المالية والإدارية، مما يحدّ من قدرة الجهات المسؤولة على تنفيذ خططٍ فعالةٍ للتخلص من القمامة.

وينطوي تراكم القمامة في الأحياء السكنية على مخاطر صحيةٍ وبيئيةٍ جسيمة، حيث يؤدي إلى انتشار الأمراض نتيجة تكاثر الحشرات والقوارض، التي تنقل الأمراض المعدية مثل التيفوئيد والكوليرا. كما تتسبب القمامة المتراكمة في تفشي الروائح الكريهة التي تضر بالصحة العامة، بالإضافة إلى تلوث التربة والهواء، حيث تتحلل النفايات العضوية وتنتج غازاتٍ سامةٍ مثل غاز الميثان، مما يسهم في زيادة تلوث الهواء. كذلك تؤثر المخلفات البلاستيكية والمعدنية سلباً على جودة التربة، مما يزيد من الأضرار البيئية.

ولا يقتصر تأثير تراكم القمامة على الجوانب الصحية والبيئية، بل يمتد ليؤثر سلباً على المشهد الحضري وجودة الحياة اليومية. فتكدس القمامة يشوه صورة المدن، ويؤدي إلى إغلاق بعض الممرات الحيوية، حيث تتكدس القمامة في بعض الأزقة والشوارع الفرعية إلى درجة تجعلها غير سالكةٍ للمشاة والسيارات. وقد تسبب هذا الوضع في ارتفاع معدلات حوادث السير، نتيجة اضطرار السائقين إلى المناورة بين أكوام النفايات، مما يزيد من خطر وقوع الحوادث. كما تعيق أكوام القمامة مرور سيارات الإسعاف والإطفاء، مما قد يؤدي إلى تفاقم الكوارث في حالات الطوارئ.

وأمام هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى البحث الجاد عن حلولٍ فعالةٍ، مع إعطاء الأولوية لتعزيز دور البلديات، وزيادة عدد الشاحنات والعمال المخصصين لجمع القمامة. بالإضافة إلى تحسين جداول الترحيل لتكون أكثر انتظاماً، والعمل على تعزيز الوعي البيئي من خلال إطلاق حملاتٍ توعويةٍ للسكان حول أهمية التخلص السليم من القمامة، والالتزام بأوقات الترحيل.

كما يتوجب تطبيق العقوبات وفرض غراماتٍ ماليةٍ على المخالفين الذين يرمون القمامة في غير الأماكن المخصصة لها. كذلك، يجب تشجيع إعادة التدوير، عبر وضع حاوياتٍ مخصصةٍ لفرز النفايات وتفعيل برامج إعادة التدوير، بما يسهم في تقليل حجم النفايات وتحقيق استفادةٍ بيئيةٍ واقتصاديةٍ منها.

تفاقم أزمة المواصلات في اللاذقية.. أجور النقل تثقل كاهل المواطنين وتهدد التعليم والعمل

اللاذقية/ سلاف العلي

تتفاقم أزمة المواصلات يوماً بعد يوم في محافظة اللاذقية ومدنها وقراها، وسط تجاهل رسمي لمعاناة المواطنين الذين يواجهون ارتفاعاً جنونياً في أجور النقل، ما يحول خدمة أساسية إلى عبئاً اقتصادياً مترايداً يعصف بمستوى معيشتهم.

ورغم تعدد الأزمات اليومية التي يعيشها المواطنون، تبقى قضية أجور المواصلات من أكثر القضايا إيلاماً، إذ بات دخل الفرد مستنزفاً بشكل مستمر للتنقل من وإلى أماكن العمل أو الجامعات أو القرى والمدن، وهو ما يؤدي إلى إضعاف أي قدرة معيشية لدى السكان، ويكشف فشلاً متراكماً في إدارة ملف النقل من قبل سلطات دمشق.

تشير شهادات المواطنين إلى أن أجور المواصلات تحولت إلى معاناة حقيقية، خصوصاً للموظفين والطلاب. يؤكد جعفر من اللاذقية، وهو موظف سابق في دائرة الإحصاء، أنّ الرواتب الحالية لا تكفي لسد أجور التنقل بين السكن ومكان العمل، خاصة لمن لديهم أبناء في الجامعات. ويقول إن غياب تسعيرة عادلة تراعي الطلاب والموظفين وأصحاب السرافيس فاقم الأزمة، مما دفع بالكثيرين إلى عدم إرسال أبنائهم إلى الجامعات، نتيجة عدم قدرتهم على تحمل أجور النقل المرتفعة.

يطالب جعفر بصدور تعرفة جديدة تراعي المسافة المقطوعة ودخل الأهالي، مشيراً إلى أنّ الوضع أكثر سوءاً لسكان الأرياف والمدن الأخرى، حيث تصل كلفة التنقل من الريف إلى مدينة اللاذقية إلى مستويات كارثية. فمن ريف جبلة إلى اللاذقية، يحتاج الموظف أو الطالب إلى نحو ٧٥ ألف ليرة ذهاباً وإياباً يومياً، بينما لا يتجاوز الراتب الشهري ٣٥٠ ألف ليرة.

يتقاضى سائقو السرافيس بين ١٢ إلى ١٥ ألف ليرة من الأرياف الجبلية إلى المدن البعيدة، وما بين ٦ إلى ٨ الاف ليرة من القرى الأقرب. وفي حال كان عمل الشخص في مدينة جبلة، يحتاج إلى ما بين ١٥ إلى ٢٥ ألف ليرة يومياً، وهو ما ينسحب على بقية المناطق مثل القرداحة والحفة وأريافهما، إذ تتضاعف الأجور بشكل غير مبرر.

يتساءل المواطنون متى ستُعتمد تسعيرة تراعي أوضاعهم المعيشية المتعثرة، خاصة مع تأثير ارتفاع الأجور على التعليم، حيث ترك العديد من طلاب الجامعات دراستهم بسبب عدم قدرتهم على تحمل تكاليف المواصلات.

نعيمة، مدرسة متقاعدة من مدينة جبلة، قالت إنها استنفدت كل مدخراتها لتتمكن من إرسال ولديها إلى الجامعة، مشيرة إلى أن الموظف بات يحتاج إلى ثلاثة أضعاف راتبه فقط لتغطية أجور المواصلات، بينما يحتاج المتقاعد إلى خمسة أضعاف راتبه. وأضافت أن دخل المواطن أصبح ضعيفاً جداً، ولا يكفي لتغطية تكاليف النقل وحده، مما يجعل أية تسعيرة تصدرها الجهات الرسمية عبئاً إضافياً على كاهل المواطنين.

تؤكد نعيمة أن قطاع النقل يفتقر إلى تنظيم واضح، حيث يحدد السائقون الأسعار بشكل عشوائي دون أي رادع، ما يؤدي إلى تفاوت كبير في التكاليف. ورغم أنّ مهمة تحديد الأجور أنيطت بمديرية النقل في المحافظة، إلا أنّ المواطنين لم يلمسوا أي أثر حقيقي لهذا الإجراء، حيث تبقى مديريات النقل مجرد واجهات إدارية غائبة عن الواقع، لا تدرك حجم الطوابير ولا فوضى الأجور ولا معاناة الناس اليومية.

وفي ظل غياب الرقابة، تُرك المواطن لمصيره في مواجهة سائقي السرافيس الذين يفرضون الأجور التي يرغبون بها، دون وجود جهة رسمية لمساءلتهم أو الاستماع إلى شكاوى الركاب.

ومع ارتفاع الأجور، امتنع عدد كبير من الموظفين عن الذهاب إلى أعمالهم، فيما لجأت بعض المدارس إلى تنظيم نظام مناوبات للدوام، بحيث تقتصر الحضور على يوم أو يومين في الأسبوع لتقليل كلفة النقل.

يطالب المواطنون بتدخل سريع وجدي من حكومة دمشق لضبط أجور النقل، وإنهاء حالة الفوضى العشوائية التي تعم القطاع، خاصة مع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية التي أثرت على جميع شرائح المجتمع.

زراعة «العصفر» تشهد رواجاً في أرياف حلب

حلب/ خالد الحسين

شهدت الزراعات العطرية خلال السنوات الماضية تطورا ملحوظا ومن أهمها زراعة الكمون وحبة البركة والبانسون، وكان أهمها العصفر في الموسم الحالي، إذ اتخذ له مكاناً في الدورة الزراعية.

وتعدّ الجدوى الاقتصادية الفيصل في خيار المزارعين لاختيار مواسمهم، وهو ما تسبب في سنوات سابقة بزيادة زراعة محاصيل على حساب أخرى مثل الكمون والبانسون والحبة السوداء، وتراجع لزراعة محاصيل استراتيجية مثل القمح والشعير.

العصفر نبات بدون مخلّفات

خلافاً لغيره من المواسم الزراعية، يستفاد من أجزاء نبات العصفر بشكل كامل، البتلات والبذور والأوراق، وهو ما دفع مزارعون كثر في المنطقة لزراعته، غير المألوفة في أرياف حلب.

يقول محمد النايف، مزارع في ريف حلب، إنه وبعد جني الوبر (البتلات)، يتم قطاف الجوز وهو الجزء الذي يضم البذور، ثم توّجر الأراضي لأصحاب المواشي للرعي، إذ يعتبر ورق العصفر علفاً "جيداً" للأغنام والأبقار، كما تستخدم أعواده كحطب للمواقد بعد يباسها.

ومن حيث الأهمية، تأتي البتلات في المقام الأول، إذ تستخدم كملونات طبيعية وبهارات للأطعمة، كما تستعمل كمواد صباغية للألبسة، تليها البذور التي تستخدم في التغذية الحيوانية، خاصة للطيور الداجنة، لما تحويه من البروتين الخام والكربوهيدرات، ويستخدم عصير البذور (الزيت الناتج عنها) للاستهلاك البشري، كذلك في مواد الدهان.

ويضيف النايف أن مساحات واسعة زرعت بالعصفر في العام الحالي، خاصة مع فتح طرق لتصديره وبيعه بالدولار، إلى تركيا والعراق، تجنباً لتغيرات الأسعار، إذ اقتصرت زراعته في السابق على مساحات محددة للمؤن والسوق الداخلي. ويصدّر العصفر لاستخدامه كبهارات للأطعمة وسواغات في معامل الأدوية.

وصل سعر طن بتلات العصفر، بحسب حسان المزيد، مزارع من بلدة أبو جرين، في العام الماضي إلى ١٣ ألف دولار، بينما وصل سعر طن البذار إلى ٤٠٠ دولار، وتراوحت أسعار إيجار الدونم من الأرض لأصحاب الماشية بين ٥٠ إلى ١٠٠ دولار.

والعصفر نبات شوكي من المحاصيل العطرية ويمكن زراعته في مختلف الأراضي الخصبة ومتوسطة الخصوبة، يتحمل درجات الحرارة المنخفضة وينمو بشكل جيد في المناطق ذات الجو المعتدل والمائل للبرودة، ويمكن زراعته بعلاً ولا يحتاج إلى حالة الري لكميات كبيرة من المياه.

ويزرع في سوريا في عروتين، شتوية تبدأ في منتصف شهر تشرين الثاني وحتى نهاية كانون الأول، وصيفية مبكرة تبدأ في منتصف شباط وحتى نهاية شهر نيسان.

المهندس الزراعي سامر العشير قال إن زراعة العصفر ناشئة في ريف حلب، إذ تحتاج لتربة باردة تحتفظ بالمياه.

وتحتاج زراعة العصفر إلى اختيار بذار جيد خال من الإصابات المرضية والحشرية والكسر وإعداد الأرض من خلال "حراثتها حراثتين عميقتين، وإضافة السماد الفوسفاتي نحو ٢٥ كيلوغراماً للدونم، وبذورها بمعدل ٢٠ نبتة في المتر المربع" كما يحتاج العصفر بعد نباته نحو ١٥سم إلى التفريد، وعزقة واحدة (القضاء على الأعشاب الضارة)، والتسميد مرة أخرى بالسماد الفوسفاتي (١٢ كيلو غراماً للدونم) والبوتاسي (٦ كيلوغرامات للدونم)، يضاف إليها ٤ كيلو غرامات للدونم الواحد من السماد الآزوتي في بداية التفرع.

ويتراوح إيجار دونم الأرض بين ٥٠ إلى ١٥٠ دولاراً بحسب من التقيناهم من مستأجرين في العام الحالي، يحدّد ذلك نوع التربة وتوفر المياه، إضافة لقربها من خط التماس.

أما القطاف فيكون يدوياً، ويتقاضى عامل مياومة العصفر دولاراً واحداً عن كل كيلو غرام يقطفه من العصفر الأخضر، ويتراوح إنتاج العامل ذي الخبرة نحو ٢ كيلو غرام خلال خمس ساعات من العمل.

ينتج الدونم الواحد نحو ٧٥ كيلو غراماً من بتلات العصفر الأخضر وسطياً، وتعطي كل ثلاثة كيلو غرامات منه كيلو غراماً من بتلات العصفر اليابس الذي يباع بنحو ١٣ دولاراً.

الأرقام السابقة تظهر جدوى زراعة العصفر، إذ يحصل المزارع المستأجر على ضعف التكلفة على الأقل، خاصة بإضافة أسعار البذار المباع للحيوانات وتأجير الأرض لأصحاب الماشية، أيضاً استغلال الأرض في زراعات صيفية أخرى، كذلك يحصل صاحب الأرض على إيجار يصفه من تحدثنا معهم بـ "الجيد"، مقارنة بمواسم زراعتهم لأرضهم في السابق من مواسم أخرى، ويؤمن فرصة عمل لأشخاص كثر في المنطقة إذ يحتاج الدونم الواحد لنحو عشرين عاملاً.

بقاء طرق التصدير مفتوحة أهم ما يشغل مزارعو العصفر لضمان ربحهم بعد التكلفة العالية التي دفعوها، وكغيره من المحاصيل العطرية المرهقة للتربة يقضم مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التي نفصت فيها الزراعات الأخرى مثل القمح والبقوليات والخضراوات، وذلك بسبب ما تتركه من خسارة ومشكلات تكررت في كل عام، دون دعم من قبل الجهات الحكومية أو المنظمات الزراعية العالمية، تاركة المزارعين للبحث عما يعيلهم حتى وإن كان على حساب أرض ستفقد عناصرها الغذائية وتتحول إلى تربة غير خصبة بمرور الوقت.